

المفكر العربي عبد الحسين
شعبان لـ «كردستان»:
مبادرة «أوجلان»
تاريخية... والكرة في
ملعب الأتراك

صوت كل الشعوب المقهورة



Kurdistan No: 23

■ أطلقوا سراح القائد أوجلان فوراً



مؤتمر مكونات شمال وشرق سوريا:

وطن يتسع للجميع

الأمم المتحدة تؤكد وقوع «إعدادات جماعية» في السويداء
مؤتمر «التحالف الديمقراطي الاجتماعي» يختتم أعماله في السليمانية
القاهرة تستعيد ذاكرة «ثورة الشيخ سعيد بيران» بكتاب جديد للمؤرخ محمد رفعت الإمام



ما وراء الأخبار

- أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء تهديدات الإخلاء في حي السومرية بدمشق، مؤكدة أن مبعوثها يتابع التطورات عن كثب، مع التشديد على ضرورة حماية المدنيين ومعالجة قضايا الإسكان والعدالة الانتقالية وفق المعايير الدولية.
- منذ يونيو/حزيران الماضي، شرعت "الحكومة السورية المؤقتة" في حملة لتجنيس المقاتلين الأجانب، بمعدل يصل إلى نحو 40 شخصًا يوميًا، مع دمج الآلاف منهم ضمن هيكلية وزارة الدفاع بطرق غير رسمية، وحسب صحيفة إنديبندنت عربية أن أغلبية المجنسين يحملون الجنسية التركستانية.
- قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن السلطات الإيرانية نفذت ما لا يقل عن 841 عملية إعدام منذ مطلع العام الجاري، منهم 110 حالة خلال شهر يوليو/تموز وحده، أي أكثر من ضعف العدد المسجل في الشهر نفسه من العام الماضي.
- أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بمقتل أكثر من ألفي شخص في هجمات واشتباكات دامية شهدتها السويداء منذ 13 يوليو/تموز، بعدما شنت قبائل البدو بدعم من دمشق هجومًا على الطائفة الدرزية، وتبعتها فصائل من هيئة تحرير الشام ومرترقة مدعومون من تركيا وعناصر من داعش.
- دعت حركة المرأة الكردية في أوروبا (TJK-E) النساء حول العالم إلى رفع أصواتهن ضد أحكام الإعدام بحق الناشطات في إيران، وذلك عقب تأكيد السلطات القضائية مجددًا حكم الإعدام بحق الناشطة شريفة محمدي، بعد أن كان قد أُلغي سابقًا.
- أفادت منظمة حقوق الإنسان - عفرين/سوريا أن الاستخبارات التركية نقلت خلال الشهر الماضي ما بين 600 و700 مختطف من عفرين إلى سجن الراعي وحوار كلس في المناطق المحتلة، مشيرة إلى أن عمليات الخطف التي بدأت منذ مارس/آذار 2018 طالت آلاف المدنيين بينهم من أُرسِل إلى الداخل التركي وآخرون احتُجزوا في سجون الفصائل الموالية لأنقرة، مؤكدة تعرضوا للتعذيب والتغيب القسري ومنعوا من التواصل مع ذويهم.
- أفادت مصادر محلية باندلاع اشتباكات عنيفة بين "قوات الأمن العام" التابعة للحكومة الانتقالية ومرترقة "العمشات" الموالين لتركيا عند عدد من المواقع والحوارج، ما أسفر عن أضرار مادية محدودة في المباني والممتلكات دون تأكيد رسمي لوقوع إصابات بشرية، فيما تسود حالة من القلق والذعر بين السكان خاصة في القرى القريبة من مناطق الاشتباك.



وقائدة للمجتمع، رغم ما تعرضت له من محاولات للتهميش والإقصاء، مؤكداً أن فكر وفلسفة القائد عبد الله أوجلان كانا بمثابة درع حمى المجتمع الإيزيدي من الإبادة الجماعية عام 2014، عبر دعوته إلى السلام وتعزيز تنظيم النساء.

وأكد المشاركون أن نداء أوجلان من أجل السلام والمجتمع الديمقراطي شكّل نقطة تحول محورية في مسار الشرق الأوسط، وانطلاقة جديدة للمجتمع الإيزيدي عموماً وللنساء على وجه الخصوص، مشددين على ضرورة المضي في مسيرة التنوير وإعادة بناء المجتمع على أسس ديمقراطية ومساواتية.

وجاء في البيان أن المرأة الإيزيدية، التي طالما كانت رائدة في مجتمعها، استطاعت عبر العصور مواجهة موجات الإبادة الجماعية والحفاظ على هوية مجتمعها ووجوده، رغم تصاعد النزعات الذكورية التي همشت مكانتها.

وتضمنت التوصيات الختامية التأكيد على:

- ضمان نداء أوجلان للسلام والمجتمع الديمقراطي، واعتبار

واعتبر أن إعداد دستور أساسي جديد يمثل جميع المكونات العرقية والدينية هو الضمانة الوحيدة لتجنب تكرار المآسي التي عاشها السوريون في ظل الأنظمة القمعية.

من جهته، أعرب كاراموس عن ارتياحه لمواقف كميك الداعمة للقضية الكردية، مؤكداً أن الدعوة إلى دستور جامع تمثل مطلباً رئيسياً للكرد وسائر المكونات. وأضاف أن أي انتخابات تُقضي الكرد أو غيرهم من المجموعات العرقية والدينية لا يمكن قبولها، مشدداً على ضرورة أن يطالب الجميع بالعدالة والمساواة والتمثيل الحقيقي.

ورشة «نهضة المرأة الإيزيدية» تختتم أعمالها بتوصيات لتعزيز الديمقراطية والمساواة

اختتمت في شنكال أعمال ورشة «نهضة المرأة الإيزيدية»، التي انعقدت تحت شعار: «بالتنظيم والنضال، سنكون رواد مجتمع ديمقراطي وحر»، وأصدرت بيانها الختامي متضمناً جملة من التوصيات الجوهرية.

أشاد البيان بالدور التاريخي للمرأة الإيزيدية كحامية للثقافة

برلماني كندي: الاعتراف بالإدارة الذاتية في روج آفا ضرورة لإرساء السلام في سوريا والمنطقة

شارك الرئيس المشترك للمؤتمر الوطني الكردستاني، أحمد كاراموس، في مهرجان السلام والثقافة الكردي الثالث والعشرين بكندا، حيث ألقى عدداً من المحاضرات وأجرى لقاءات مع مسؤولين كنديين. وفي هذا السياق، عقد في 25 أغسطس/آب 2025 اجتماعاً مهماً في العاصمة أوتاوا مع نائب رئيس البرلمان الكندي وعضو حزب المحافظين، توم كميك، الذي يمثل أيضاً مجموعة «أصدقاء الكرد» في البرلمان، وذلك بحضور ممثلين عن المجتمع الكردي في تورنتو وأوتاوا.

وخصص جدول أعمال الاجتماع لمناقشة مكانة الكرد في الساحة الدولية، إضافة إلى بحث القضايا الثقافية والاجتماعية والسياسية المشتركة وتعزيز العلاقات بين المجتمع الكردي في كندا والبرلمانيين.

وأكد توم كميك، في تصريح أعقب اللقاء، أن الاعتراف بالإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا يعد خطوة أساسية لتحقيق السلام الإقليمي وضمان شرعية الدولة السورية على المستوى الدولي، مشدداً على ضرورة دمج القوات الكردية وحل الخلافات المتعلقة بالاتفاق الموقع بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية المؤقتة في 10 مارس/آذار، والذي لم يُنفذ حتى الآن. وانتقد كميك قرار حكومة دمشق تأجيل الانتخابات في المناطق الكردية،

السياسة في أغسطس



- سلسلة من المخرجات أبرزها:
- 1- تمكين المرأة سياسياً ودستورياً وضمان مشاركتها في صنع القرار.
 - 2- تعزيز دورها الاجتماعي والثقافي وتطوير حضورها المجتمعي.
 - 3- توسيع علاقاتها على المستويين المحلي والدولي.
 - 4- تنمية الوعي بالمساواة عبر برامج تثقيفية وترويجية.
 - 5- تقديم الدعم القانوني والإنساني لحماية حقوقها.

- 6- صياغة عقد اجتماعي شامل يكفل حقوق جميع النساء السوريات.
 - 7- تحويل الفيدرالية إلى مشروع اجتماعي حي تشارك فيه المرأة بفاعلية.
- وأكد البيان الختامي أن المرأة ستظل الركيزة الأساسية لبناء سوريا ديمقراطية قائمة على الحرية والمساواة، وأن تمكينها يمثل شرطاً جوهرياً لتحقيق مشروع الفيدرالية الديمقراطية.

تونجر بكرخان: الفن الكردي صوت لذاكرة الشعب وإرثه التاريخي

شهدت مدينة إسطنبول فعالية فنية - سياسية نظّمها فرع حزب المساواة وديمقراطية الشعوب في ناحية إسنيورت تحت شعار: «المغنون يتحدثون عن السلام»، بحضور عدد من الفنانين الكرد وشخصيات حزبية وجماهيرية، حيث تحولت المناسبة إلى مساحة لتجديد التأكيد على دور الفن في حماية ذاكرة الشعب الكردي وتعزيز قيم السلام والديمقراطية.

شارك في الفعالية الرئيس العام المشترك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب تونجر بكرخان، إلى جانب الفنانين إفين سندي، كازو، محمدي سرحدي، محمدي بيرو، صبري أكري، خني، وحشد من الأهالي والمهتمين. واستهل الحفل بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح الشهداء، أعقبها عرض فيلم وثائقي عن مسيرة الفنانين الكرد.

أوضحت مديحة إنس، الرئيسة المشتركة



- الفيدرالية الديمقراطية ودور المرأة: تحدثت فيه شيرين حسن، المتحدث باسم مجلس المرأة، مؤكدة أن القائد عبد الله أوجلان مَيَز بين الفيدرالية التقليدية والديمقراطية، وطرح مشروع الأمة الديمقراطية باعتباره ضماناً لكل الشعوب والمكونات. وأشارت إلى أن المرأة أثبتت، من خلال أدوارها السياسية والاجتماعية والثقافية، أنها ليست جزءاً من الفيدرالية فقط، بل هي الركيزة الأساسية لاستمرارها ونجاحها.

- وضع النساء بعد صعود هيئة تحرير الشام: أدارت الجلسة حميدة أحمد، الرئيسة المشتركة لاتحاد الكادحين في شمال وشرق سوريا، موضحة أن النساء تعرضن لانتهاكات مضاعفة بعد سقوط نظام البعث وصعود الهيئة، حيث انتشرت جرائم الخطف والقتل والاعتداء في الساحل والسويداء ومناطق أخرى. وأضافت أن المرأة مطالبة بحماية حقوقها ورفض الصمت حيال الجرائم، مؤكدة التمسك بالفكر الحر والفلسفة الديمقراطية التي طرحها أوجلان.

- المرأة في سوريا ديمقراطية: تناولته نورشان فرحو، المتحدث باسم مجلس المرأة، مسلطة الضوء على واقع النساء في الفنون والمجتمع السوري. وأكدت أن ثورة شمال وشرق سوريا، بفضل فكر أوجلان، ضمنت للمرأة حقوقها، لكنها شددت على ضرورة حماية هذه الحقوق في عموم سوريا لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود.

وفي ختام الملتقى، خلصت المشاركات إلى

حريته الجسدية شرطاً أساسياً لتحقيق ذلك - النضال من أجل «الحق في الأمل» كقيمة إنسانية ومجتمعية.

- توسيع برامج التثقيف في إطار علم المرأة وربطها بجوهر التاريخ الإيزيدي.

- إحداث تحول فكري يضمن نهضة المجتمع الإيزيدي.

- تعزيز قدرات النساء في الدفاع عن أنفسهن ضد مختلف أشكال العنف والجرائم.

- النضال من أجل حياة ديمقراطية قائمة على المساواة بين المرأة والرجل فوق أرض إيزيدخان.

ومن جملة القرارات التي تم التوصل إليها «ضمان نداء السلام والمجتمع الديمقراطي» للقائد عبد الله أوجلان وتمكينه من أداء دوره بشكل أفضل فحريته الجسدية شرط أساسي، والنضال حتى ضمان «الحق في الأمل»، وتثقيف النساء في إطار علم المرأة، والتعرف على جوهر تاريخ المرأة الإيزيدية، وإجراء تحول فكري لتحقيق نهضة المجتمع الإيزيدي، وتعزيز قدرة النساء على الدفاع عن أنفسهن ضد جميع أشكال الاعتداءات وجرائم القتل، وذلك من خلال معرفتها على ذاتها، وكذلك النضال من أجل حياة ديمقراطية ومجتمعية قائمة على المساواة بين الرجل والمرأة على أرض إيزيدخان.

ملتقى الحسكة: المرأة ركيزة الفيدرالية الديمقراطية وبناء سوريا جديدة

عقد مجلس المرأة في حركة المجتمع الديمقراطي ملتقى حوارياً بمدينة الحسكة تحت شعار: «بقيادة المرأة سنبني سوريا ديمقراطية»، ناقش فيه المشاركون وضع المرأة السورية في ظل التحولات الراهنة، ودورها المحوري في بناء سوريا ديمقراطية قائمة على الفيدرالية والمساواة.

انعقد الملتقى في قاعة المحامين بمشاركة مثقفات وشخصيات مستقلة ومحاميات وناشطات من الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية. وتوزعت أعماله على ثلاثة محاور رئيسية:





لـ (ANYA-KAYDER)، في كلمتها أن عنوان اللقاء يرمز إلى رسالة أعمق مفادها أن السلام مسؤولية جماعية، مؤكدة بقولها، «اليوم نتحدث عن السلام، وعلى الجميع أن يدعمه». من جانبها، شددت كازبان كونوكجو، الرئيسة المشتركة لفرع حزب المساواة وديمقراطية الشعوب في إسطنبول، على ضرورة تكريس ثقافة السلام بين الناس، قائلة، «يجب أن نقول للشعب إن هذه الأرض بحاجة إلى السلام... وسنتصّر معاً».

في كلمته الرئيسة، اعتبر تونجر بكرخان أن الفنانين والمغنيين هم المؤرخون الحقيقيون للشعب الكردي، موضحاً أن الجمهورية عند تأسيسها حظرت اللغة الكردية وثقافتها وتاريخها، لكن المغنيين تحدّوا تلك القيود وواصلوا الغناء سرّاً داخل البيوت، مانعين بذلك طمس ذاكرة شعبهم.

وأضاف، «الشعب الكردي عرف تاريخه من خلال المغنيين الذين حملوا همومه وحكوا قصصه عبر الأجيال. إنهم فنانو وباحثو ومؤرخو الأمة الكردية. نحن مطالبون اليوم بحماية هذا الإرث، والحفاظ على أصوات المغنيين الكبار مثل شاكرو، رسو، زاهيرو، حسينو، كرابيت حاجو، فاطمة عيسى، مريم خان، سوسيك سمو، وعيشة شان. تقع على عاتقنا مسؤولية أن نجعل كل أطفالنا يستمعون إلى أغانيهم».

بدوره، تلا الفنان محمد سرحدي بياناً باسم الفنانين المشاركين، أكد فيه أن المغنيين كانوا وما زالوا ذاكرة الشعب الكردي، إذ نقلوا آلامه وأحزانه وجراحه جيلاً بعد جيل. وأضاف، «أحياناً يروون قصة حب دفن تحت صخرة، وأحياناً ينقلون مأساة شنكال وحكاية درويش عضي وعدولة، أو قصة بكو عوان في جزيرة بوطان، أو ملحمة سيامند وخجي في سرحد. واليوم، يجب أن نوجّه أعبائنا نحو الديمقراطية والسلام والمساواة وأخوة الشعوب».

اختتمت الفعالية بكلمات مؤثرة عن الضن كجسر نحو الحرية والديمقراطية، قبل أن يقدم الفنانون المشاركون باقة من الأغاني التراثية والحديثة التي تفاعل معها الجمهور بالدبكات، في مشهد عكس وحدة الذاكرة الثقافية الكردية وقوة حضور الفن كوسيلة للمقاومة والتجديد.

زيورخ تحنفي بالثقافة الكردية

مهرجان جماهيري يطالب بالحرية الجسدية لـ«أوجلان»

شهدت مدينة زيورخ السويسرية حدثاً استثنائياً تمثل في إقامة مهرجان الثقافة الكردية الأول، الذي نظمه مركز المجتمع الكردي الديمقراطي في سويسرا بالتعاون مع اتحاد

قوات الكريلا لأسلحتهم بقيادة بسي هوزات رسالة تاريخية إلى تركيا والعالم، مشيراً، «ننتظر كيف ستتعامل أنقرة مع هذه المبادرة، ونأمل أن تُقابل بخطوات مماثلة من أجل السلام». وختم حديثه بترديد الشعار، «المرأة، الحياة، الحرية». قالت شكران سينجار، ممثلة حركة المرأة الكردية، إن النساء الكرديات سيواصلن دعمهن لعملية السلام التي دعا إليها أوجلان، مشددة، «سنوسع نضالنا وتقويه من أجل تحويل دعوة القائد أبو إلى واقع حي».

فيما اعتبر السياسي الكردي صلاح الدين صورو أن ذكرى قفزة 15 أغسطس/آب تجسد ثورة ضد محاولات القمع والإنكار، مشيراً إلى أن المسؤولية الأكبر اليوم تقع على عاتق الجالية الكردية في أوروبا لتتويج دعوة 26 فبراير/ شباط بالنجاح. وأضاف، «لقد قدمتم تضحيات كبيرة، لكن النضال لم ينته بعد. يجب أن نستمر حتى تُهدم جدران إمرالي ويتمكن شبابنا من ممارسة السياسة بحرية».

من جانبها، شددت السياسية صباحات تونجل على أن أفكار أوجلان الجديدة تمثل نقلة نوعية في مسار النضال الكردي، موضحة: «المانيفستو الذي طرحه أوجلان اليوم لا يقل أهمية عن مانيفستو ثورة كردستان قبل 52 عاماً. الفرق أن النضال آنذاك كان مسلحاً، أما اليوم فهو يعاد صياغته برؤية ديمقراطية تُبعد السلاح وتُهدم لطريق السياسة الحرة».

على الصعيد الفني، قدّمت عدة فرق وفنانين عروضاً موسيقية وغنائية ألهمت حماس الجمهور، حيث اعتلت فرقة مجلس محمد تونج وآرازو خشبة المسرح، تلتها عروض فرقة دليل طوفان للرقص، ثم الفنانة شنغول آستان، والفنان لاجي (علي تكباش)، والفنانة روجدا، قبل أن يختتم الحفل الـ DJ بعرض موسيقي تفاعلي.

تحلل البرنامج حلقات دبكة جماعية شارك فيها الحضور، لتتحول ساحات زيورخ إلى لوحة نابضة بالفرح والهوية، عاكسة وحدة الشعب الكردي وإصراره على مواصلة نضاله بالثقافة كما بالسلاح والفكر.

المرأة الكردية في سويسرا، تحت شعار: «بروح 15 آب سنبنى المجتمع الديمقراطي». اجتمع الآلاف من أبناء الشعب الكردي وأصدقائهم في ساحة هاردتورم ليجعلوا من المهرجان مناسبة لتجديد الولاء لثقافتهم ونضالهم، ول يؤكدوا أن قضية الحرية الجسدية للقائد عبدالله أوجلان هي محور مطالبهم الأساسية.

بدأ المهرجان بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الثورة الكردية، على أنغام النشيد القومي Ey Reqîb، ثم تواصلت الفعاليات منذ ساعات الظهيرة حتى ساعات متأخرة من الليل، وسط حضور جماهيري واسع.

رحب ديالان جيتين كايا وجمال أوزدمير، الرئيسان المشتركان لمركز المجتمع الكردي الديمقراطي في سويسرا، بالجماهير، مؤكداً أن هذا المهرجان يمثل خطوة تاريخية تُقام للمرة الأولى في زيورخ. وقالت ديالان: «نستمد روحنا من 15 آب، ونستذكر شهداء حرية كردستان بكل تقدير، ومع القائد أبو سنواصل النضال حتى النهاية، وسنعزز أكثر من أي وقت مضى لتتويج مسيرته بالنصر».

أما جمال أوزدمير فأشار إلى التحولات الكبرى التي شهدتها الكرد على مدى نصف قرن، قائلاً: «قبل خمسين عاماً لم يكن أحد يتحدث عن الكرد، كانت اللغة والثقافة محظورتين، أما اليوم فنحتفل بمهرجان الثقافة الكردية في زيورخ. هذا ثمرة نضال مستمر منذ نصف قرن، وسنواصل تبني فكر القائد أبو ونضال شهدائنا حتى يتحقق النصر والسلام».

بدورها، أكدت زبيدة زُمر، الرئيسة المشتركة لمؤتمر المجتمع الكردي الديمقراطي في أوروبا، أن أي تقدم في العملية السياسية مرهون بتحقيق الحرية الجسدية لأوجلان، مضيفاً، «قفزة 15 آب محطة تاريخية، واليوم نحن أمام مرحلة جديدة تتطلب تضحيات إضافية. سنظل أوفياء لدعوة القائد أبو من أجل سلام دائم ومجتمع ديمقراطي».

من جانبه، قال الدكتور بيب سافاري، المتحدث باسم لجنة «الحرية لعبدالله أوجلان في سويسرا»، إن إحراق 30 مقاتلاً ومقاتلة من



السلام الكردي- التركي... مطلب الجميع

يبدا أن انخراط حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، في مفاوضات مباشرة مع الزعيم الكردي عبد الله أوجلان، والقوى الكردية الأخرى، دليل على توفر قناعة لدى الدولة التركية بأهمية حل القضية الكردية سلمياً، لأسباب داخلية وخارجية. وبناء عليه، فإن الامتحان المشترك أمام "أردوغان وأوجلان" يتمثل في نزع الألقاب التي تعترض تحقيق التسوية السلمية. ولعل هذا ما يفسر طرح سيناريو السلام على شكل عدة مراحل متدرجة، ينبغي أن يكون من ضمنها - أو على رأسها- إطلاق سراح أوجلان. إعلان حزب "العمال الكردستاني"، مؤخراً، حل نفسه وتخليه عن السلاح، فتح فصلاً جديداً في السياسة التركية، ووضع حداً للكفاح المسلح الكردي، وحمل في طياته إمكانية تحول جذري في العلاقة بين أبناء تركيا الواحدة. ولا جدال أن عملية السلام الكردية- التركية، ستكون فرصة لإعادة تعريف تركيا لنفسها ولهويتها الجيوسياسية في الشرق الأوسط والعالم. والعمل على إنصاف القومية الكردية المضطهدة، فضلاً عن محاولة استيعاب الانقسامات الاجتماعية، وإعادة قراءة السياسات التي أشعلت هذا الصراع الدموي، من أجل تلافيها في المرحلة المقبلة. وستكون لعملية السلام آثار إيجابية في المؤسسات والأحزاب والرأي العام في تركيا، قد ينتج عنها ظهور أحزاب جديدة كردية بالأخص، وصولاً إلى قيام الدولة التركية ببعض الإصلاحات الدستورية الضرورية، وترتيب علاقات الحكومة مع المعارضة، وخاصة الكردية من جهة، ومن جهة أخرى قد تغير موازين القوى في السياسة التركية. ومن جهة الكرد، ستكون عملية السلام محاولة لإعادة النظر في مفهوم المواطنة، وضرورة التكيف والمرونة وتعريف القوة بأشكال جديدة. وقد تكون هذه المرحلة إحدى أهم الفترات في تاريخ تركيا والكرد السياسي الحديث. وشجعت التطورات الإيجابية الأخيرة الرأي العام الكردي في تركيا، على إعلان تأييده نزع السلاح والانخراط في عملية السلام، حتى في أوساط الكرد الذين يشكون في نوايا الحكومة التركية وحزب أردوغان، حيث أظهرت استطلاعات الرأي، أن غالبية ناخبي حزب "الشعب الديمقراطي" يؤيدون عملية السلام الجارية. على الكرد جميعاً اغتنام هذه الفرصة وعدم تفويتها، وعلى الدولة التركية أن تتجاوب مع مساعي السلام بشكل جدي. وليس أمام الدولة التركية طريق آخر للخلاص من أزماتها الراهنة، سوى فتح آفاق حوارات السلام النهائية. وإذا ما تحقق السلام بين الكرد والترك، فسيتحول إلى نموذج يحتذى به في المنطقة برمتها.

المحرر

رئيس المركز

شريف عبد الحميد

Sherif Abdelhamied

Center-in-Chief



كيف أصبحت الثقافة الكردية «فعل مقاومة»؟ (ص 39)



مبادرة «أوجلان» تاريخية...

والكرة الآن في ملعب الأتراك (ص 26)



موضوع الغلاف (ص 8)

تقارير

- 10..... مؤتمر مكُونات شمال وشرق سوريا: وطن «يتسع للجميع»
- 14..... الأمم المتحدة تؤكد وقوع «إعدامات جماعية» في السويداء
- 18..... مؤتمر «التحالف الديمقراطي الاجتماعي» يختتم أعماله في السليمانية
- 22..... جدال «اللامركزية»... قضية الساعة في سوريا
- 26..... مبادرة «أوجلان» تاريخية... والكرة الآن في ملعب الأتراك

ثقافة

- 39..... كيف أصبحت الثقافة الكردية «فعل مقاومة»؟
- 43..... القاهرة تستعيد ذاكرة «ثورة الشيخ سعيد بيران» بكتاب جديد للمؤرخ محمد رفعت الإمام
- 45..... قرب صدور كتاب يوثق تجربة «الإدارة الذاتية الديمقراطية» كنموذج لحل الأزمة السورية

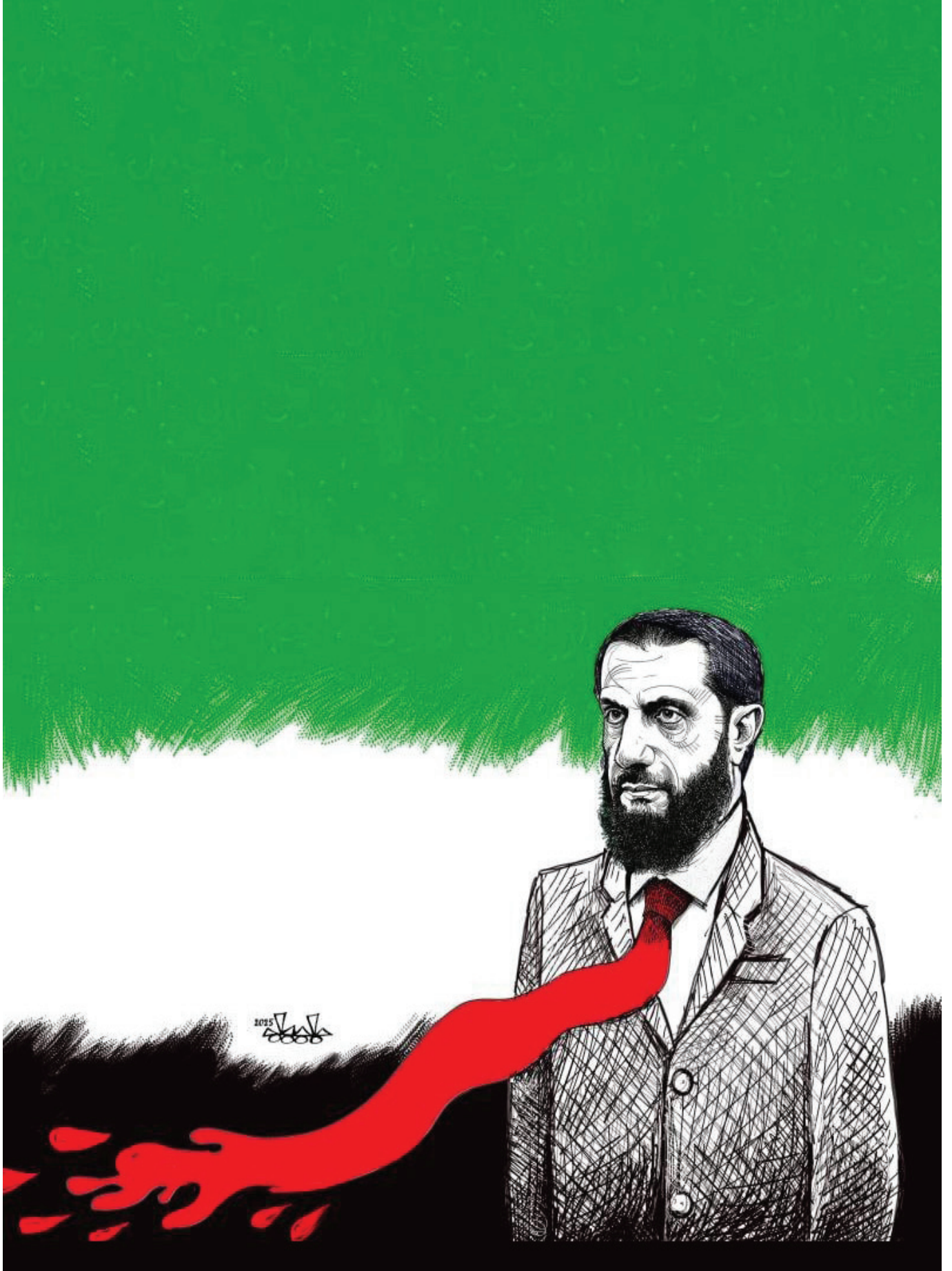
مقال

- 46..... اللامركزية في الحكم: طريق نحو مواطنة فاعلة ومسؤولة



الأمم المتحدة تؤكد وقوع «إعدامات جماعية» في السويداء (ص 14)

ڪاريڪاتور



أطلقوا سراح القائد أوجلان فوراً

رغم ذلك، تكتسب الدعوة إلى إطلاق سراح القائد عبد الله أوجلان من سجن جزيرة «إمرالي»، يوماً بعد يوم زخماً جديداً، وتتصاعد المطالب الكردية والعربية والدولية لتحرير أوجلان جسدياً، كبادرة حسن نية يجب أن تبديها حكومة تركيا تجاه عملية السلام المستمرة منذ فترة، ولأن إطلاق السراح هو مطلب عادل لرجل قضى ثلث عمره سجيناً ولم يتخل عن الأمل يوماً.

وفي يونيو/ حزيران الماضي، ضمن إطار حملة «أرغب أن ألتقي عبد الله أوجلان»، وصل إلى إسطنبول بتركيا 39 ناشطاً من دول أوروبية مختلفة، بغية لقاء القائد في سجنه. وعقد الوفد الذي ضمّ صحفيين وكتاباً وأكاديميين ونقابيين وبرلمانيين ومحامين، اجتماعاً موسعاً، دعوا خلاله إلى إطلاق سراح أوجلان وجميع السجناء السياسيين، بشكل فوري ودون شروط.

وأصدر الوفد الأوروبي بياناً، أكد على ضرورة احترام السلطات في تركيا لحقوق الإنسان والإيضاء بمسؤولياتها الدولية: «في عصر تشكل فيه الساحة الدولية بشكل متزايد بالعداء والعدوان، ثمة فرصة تاريخية لحل القضية الكردية عبر الحوار والمفاوضات، فهذان العنصران هما العنصران الأساسيان للمجتمع الديمقراطي، وفي عصر يشتعل فيه الشرق الأوسط، وتنغمس فيه دول عديدة في سباق تسلح غير محدود، يُعد السيد أوجلان من أقوى الأصوات المدافعة عن السلام ونزع السلاح. لقد أطلق السيد أوجلان نداءً شجاعاً لنزع السلاح من أجل حل سلمي وديمقراطي للصراعات المستمرة منذ أكثر من 40 عاماً».

والإفراج عن أوجلان، وتحقيق حريته الجسدية، هو المطلب الأول الذي أعلن عنه حزب «العمال الكردستاني» بعد قيام عدد من مقاتليه بإحراق أسلحتهم رمزياً في جبل قنديل العراق، حيث طالبت قيادية في الحزب بالإفراج عن أوجلان.

وقالت الرئيسة المشاركة للجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني، بسي هوزات، في تصريحات لوكالة «فرانس برس» مؤخراً، «إن ضمان الحرية الجسدية للزعيم أبو قانونياً، من خلال الضمانات القانونية، أمر ضروري... هذا هو شرطنا ومطلبنا الأساسي. بدون هذا التطور، من غير المرجح إلى حد كبير أن تستمر عملية السلام بنجاح».

غير أن إطلاق سراح أوجلان ليس مطلباً كردياً، أو أوروبياً فقط، ففي مقال له يقول

في مارس/ آذار الماضي، بعد أسبوع من دعوة أوجلان في 27 فبراير/ شباط إلى حل حزب «العمال الكردستاني» وإلقاء السلاح، بات الحديث عن إطلاق سراح الزعيم موضوعاً ساخناً في وسائل الإعلام التركية، ويُناقش احتمال أن يكون إطلاق سراحه «مشروطاً ومحدوداً».

وحسب معلومات أوردتها صحيفة «نفس تركيا»، فإنه بعد رسالة أوجلان بدأت أنقرة بمناقشة إمكانية إطلاق سراحه بشكل محدود. وكتبت الصحيفة: «إذا تم تنفيذ المشروع كما يريده أوجلان، فسيتم الإفراج عنه، لكن بشكل محدود. على سبيل المثال، قد يبقى في إمرالي، لكنه سيتمكن من الخروج منها والتنقل داخل تركيا، بشرط ألا يغادر حدود البلاد، كما لن يُمنح حق التصويت في الانتخابات، أي لن يتمتع بالمواطنة التركية الكاملة التي تخوله المشاركة في العملية السياسية».

وهذا يعني أن تركيا تطرح إمكانية إطلاق سراح أوجلان هذا العام، ولكن وفقاً لشروط مقيدة، بحيث لا تنطبق عليه المعايير التي أقرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بـ «حق الأمل».

وكان النائب التركي دولت بهتشي، هو أول من تحدث عن «الحق في الأمل»، لدى مطالبته أوجلان في 22 أكتوبر/ تشرين الثاني الماضي توجيه نداء لحل «حزب العمال الكردستاني» وإلقاء أسلحته.

وقال بهتشي، أمام البرلمان التركي آنذاك: «إذا رُفعت عزلة أوجلان، فليأت ويتحدث في اجتماع المجموعة البرلمانية لـ (حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب)، وليعلن انتهاء الإرهاب تماماً وحل التنظيم الإرهابي (العمال الكردستاني)». وأضاف: «إذا أظهر هذا العزم والثبات، فيجب وضع اللوائح القانونية المتعلقة باستخدام (الحق في الأمل) وإفساح المجال واسعاً أمامه للاستفادة منه».

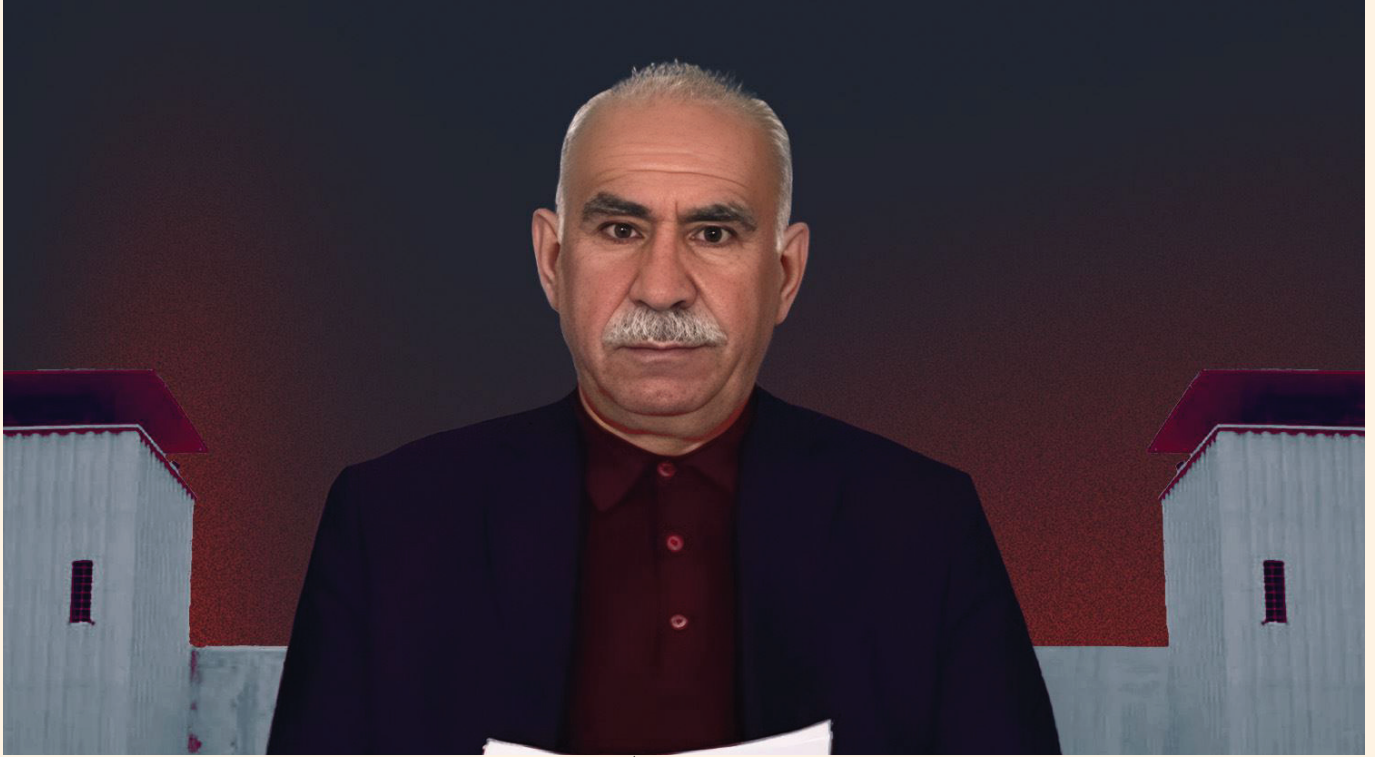
مطالبات أوروبية وعربية

وقع مؤخراً تراشق جديد بين وزير العدل التركي يلماظ تونتش، وحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب، على خلفية نفيه القاطع النظر في مسألة تمتع أوجلان بـ «الحق في الأمل»، الذي أقرته محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في عام 2014، والذي يقضي بحصول المحكومين بالسجن المشدد مدى الحياة على الحق في إطلاق سراحهم بعد قضاء 25 عاماً من عقوبتهم.

حكومة أنقرة أطلقت سراح «رفيق أوجلان» للمضي في عملية السلام بينها وبين «العمال الكردستاني»



المليجي: مصير القضية الكردية سيظل معلقاً طالما بقي قائدها التاريخي قابلاً خلف قضبان «إمرالي»



القائد الأسير عبد الله أوجلان

ورغم رفض الرئيس أردوغان مسألة الإفراج عن أوجلان، فإن القيادات الكردية تتمسك بتصريح «بهتشي» وتطالب حالياً بضرورة تحسين ظروف العزل التي يعيش فيها عبد الله أوجلان (76 عاماً)، ومنحه حرية الحركة والعمل، باعتباره الزعيم الذي سيرأس قيادة عملية التفاوض بين العمال الكردستاني والحكومة التركية.

ومن المتوقع، إن قررت السلطات إطلاق سراح أوجلان أن يسهم ذلك في بناء جسور من الثقة بين مختلف الأطياف في تركيا، ويفتح أفاقاً للتعاون بين الشعبين الكردي والتركي، مما يعزز استقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

ولا جدال أن استمرار سجن الزعيم الكردي الداعي إلى السلام، والذي لن يتحقق هذا السلام من دونه، يعني - من غير شك - تباعد موقف الدولة التركية بين أقوالها وأفعالها تجاه نداء السلام والمجتمع الديمقراطي، ويؤكد أن حكومة أردوغان غير جادة في المضي قدماً لوضع حل نهائي للقضية الكردية العادلة.

الأصوات المطالبة بالإفراج عنه تزداد يوماً بعد يوم، مؤكدة أن احتجازه ليس حلاً للصراع، بل يعمق الانقسام.

وفي بادرة جيدة، أطلقت السلطات التركية مؤخراً سراح ويسى أكتاش، الذي كان يقبع خلف القضبان مع زعيم ومؤسس حزب «العمال الكردستاني»، وذلك بالتزامن مع زيارة كان يقوم بها، وفد حزب «المساواة وديمقراطية الشعوب» إلى أوجلان.

وأفرجت السلطات التركية عن «أكتاش» بعدما قضى في السجن أكثر من 30 عاماً، كان آخر 10 سنوات منها مع القائد أوجلان في سجن جزيرة إمرالي. وذكرت وسائل إعلام تركية وكردية، أن أقترة أطلقت سراح رفيق أوجلان للمضي في عملية السلام بينها وبين «العمال الكردستاني».

أما فيما يخص عبد الله أوجلان نفسه، فإن المقترح الذي تقدمت به قيادات «حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب»، والعناصر المؤثرة في قرارات حزب العمال الكردستاني ارتكز على ما أدلى به دولت بهتشي، حينما أعلن مبادرته، حيث أشار صراحة إلى منح أوجلان الفرصة لإلقاء خطاب في البرلمان التركي.

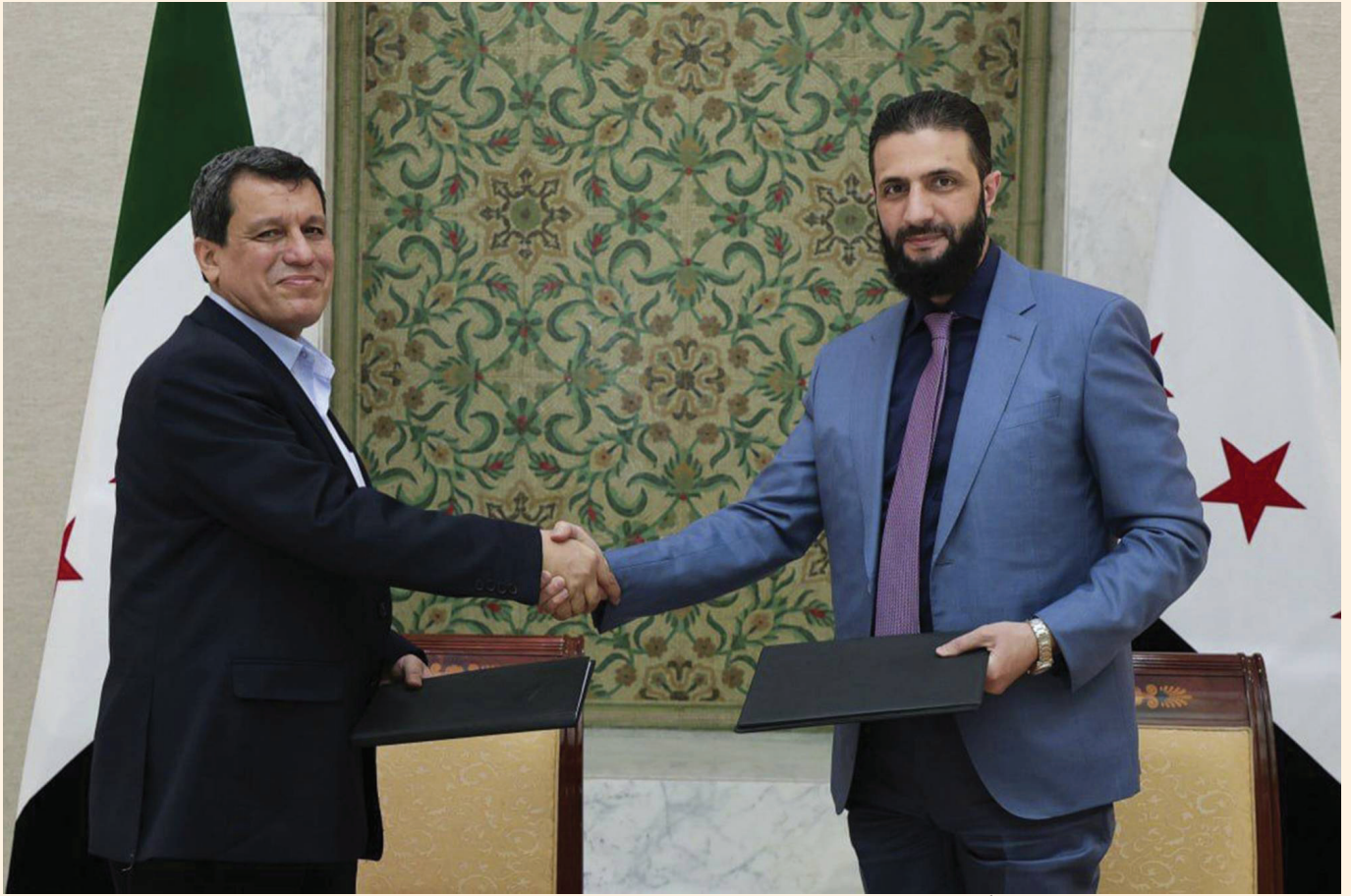
الكاتب الصحفي المصري إلهامي المليجي، إنه بعد أكثر من 25 عاماً في العزلة داخل سجن إمرالي، لا يمكن التعامل مع أوجلان كشخصية هامشية، بل هو لا يزال المفتاح الأساسي لأي حل سياسي للقضية الكردية. وبالتالي، فإن بقاءه في السجن يعرقل أي مسار جاد نحو الحل، إذ سيظل مصير القضية الكردية معلقاً، طالما بقي قائدها التاريخي قابلاً خلف القضبان.

وأضاف الكاتب، أن إطلاق سراح أوجلان ليس مجرد مطالبة إنسانية أو حقوقية، تأتي من هذه الجهة أو تلك، بل هو خطوة سياسية ضرورية لضمان نجاح عملية السلام. كما أن الاعتراف بدوره الفكري والسياسي سيساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة التركية والمكونات الكردية، عبر فتح قنوات حوار حقيقية.

عملية مصالحة حقيقية

إطلاق سراح القائد أوجلان، حال حدوثه قبل نهاية هذا العام كما ذكرت الصحيفة التركية، سوف يكون خطوة إيجابية نحو تحقيق السلام، تمنح الحكومة التركية فرصة للبدء بعملية مصالحة حقيقية. ورغم أنه عرض لمؤامرة دولية حكم عليه بالسجن مدى الحياة، إلا أن

أكثر من 400 شخصية أكدوا وحدة التراب السوري مؤتمر مكوّنات شمال وشرق سوريا: وطن «يتسع للجميع»



الشرع وقّع مع عبدي في دمشق 10 مارس اتفاقية اندماج «قسد» بمؤسسات الدولة (أ.ب)

في إدارة المرحلة الانتقالية، بل والتعمية عن وضعها الأمني الهش، سواء بعدم بناء مؤسسات أمنية وعسكرية من دون صفة طائفية أو مناطقية وجهوية أو تلوّنها وتردها في القطيعة مع ميراثها الجهادي. وأُقيمت خلال المؤتمر، كلمات باسم المؤسسات السياسية والعسكرية، شملت الإدارة الذاتية، قوات سوريا الديمقراطية، ومجلس سوريا الديمقراطية، ومجلس المرأة لشمال وشرق سوريا. كما نُقلت رسائل خاصة من الطائفتين الدرزية والعلوية إلى أهالي شمال وشرق سوريا، في بادرة تؤكد على الروابط الوطنية العابرة للانقسامات الطائفية.

إسراء حبيب

المتبادل بحقوق جميع المكونات السورية. حمل المؤتمر الذي جمع هذا الطيف الواسع من المكونات السورية رسالة واضحة، وهي أن التنوع هو الطريق نحو الوحدة الحقيقية، وأن بناء مستقبل مشترك لا يمكن أن يتم إلا من خلال الشراكة الفاعلة والاعتراف المتبادل، بعيداً عن الإقصاء والهيمنة. وجاء المؤتمر في سياق مأزوم ومحتقن، لا سيما بعد أحداث العنف ضد الأقليات من العلويين في الساحل، ثم الدروز في الجنوب السوري، الأمر الذي كشف عن إخفاقات السلطة

في لحظة مفصلية من تاريخ سوريا، عُقد مؤخراً مؤتمر «وحدة الموقف لمكونات شمال وشرق سوريا»، في مدينة الحسكة، تحت شعار «معاً من أجل تنوع يعزز وحدتنا وشراكة تبني مستقبلنا».

شارك في المؤتمر أكثر من 400 شخصية سياسية وعسكرية ودينية واجتماعية، تمثل مختلف مكونات المنطقة من الكرد والعرب والسريان والآشوريين والأرمن والتركمانيين والشركس والشيشان، إضافة إلى المسلمين والمسيحيين والإيزيديين. وذلك بهدف صياغة رؤية مشتركة لبناء سوريا جديدة تقوم على التعددية، الشراكة الحقيقية، والاعتراف



إلهام أحمد... المؤتمر يجسد إرادة الشعوب التي اختارت بناء نموذج ديمقراطي قائم على الاعتراف المتبادل والشراكة الحقيقية

المشارك للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية، في كلمة ألقاها خلال المؤتمر، «ضرورة تكثيف الجهود في هذه المرحلة الحساسة، من أجل نبذ الطائفية والعنصرية، والتصدي لمحاولات زرع الفتن والانقسامات، والعمل معاً على بناء وطن سوري يتسع للجميع ويكرس ثقافة التعدد والتنوع كقوة غنى».

ومن جانبه، أكد الشيخ حكمت الهجري، الزعيم الروحي لطائفة الموحدين الدروز، على وحدة صف المكونات السورية، ودورها في وحدة الأراضي السورية.

وشارك الهجري، عبر كلمة مصورة في المؤتمر، قائلاً: «في زمن تتكاثر فيه التحديات نلتقي اليوم لنقول بصوت واحد إن وحدة الموقف لمكونات شمال وشرق سوريا ليست مجرد اجتماع سياسي، بل هي نداء لضمير وطني واستجابة لصرخة شعب أنهكتته الحروب والتهميش».

فيما قال الشيخ غزال غزال، رئيس المجلس الديني في المجلس الإسلامي العلوي، في كلمته: «نحن بحاجة إلى رص الصفوف لمواجهة الظلم والتفرقة التي أحرقت قلوبنا جميعاً»، مشيراً إلى أن «الفكر الظلامي سلب السوربيين على بعضهم، وانتهكت الأعراض وسلبت المقدسات».

حسين عثمان: تكثيف الجهود من أجل نبذ الطائفية والعنصرية والتصدي لمحاولات زرع الفتن

مسؤوليات كبرى

افتتحت إلهام أحمد، الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، أعمال المؤتمر بكلمة شددت فيها على أن «انعقاده يأتي في مرحلة حاسمة من تاريخ سوريا، حيث تتطلب الظروف الراهنة تحمّل الجميع مسؤوليات سياسية وأخلاقية كبرى تجاه مستقبل البلاد».

وأوضحت إلهام أحمد، أن المؤتمر يجسد إرادة الشعوب التي اختارت مواجهة الحرب عبر الوحدة، والرد على التهميش بالتنظيم، وبناء نموذج ديمقراطي قائم على الاعتراف المتبادل والشراكة الحقيقية والعدالة الاجتماعية.

وأكدت، أن مكونات شمال وشرق سوريا، من الكرد والعرب والسريان والآشوريين والأرمن والتركمان والشركس والشيشان، مسلمين ومسيحيين وإيزيديين، أثبتت أن التنوع مصدر قوة وليس تهديداً، مشيرة إلى أن «الحماية الحقيقية لا تأتي من قوى خارجية، بل من الإرادة المشتركة لبناء سلام عادل ودائم»، وأن «استمرار الذهنية الأحادية في الحكم لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمات».

من جهته، أكد حسين عثمان، الرئيس



عرض عسكري لـ«قسد» في وقت سابق بمدينة الحسكة شمال شرقي سوريا (الشرق الأوسط)

العالي للتضحيات التي قدّمتها «قوات سوريا الديمقراطية» في الدفاع عن المنطقة وكرامة شعوبها، وأنها نواة ضرورية لبناء جيش وطني سوري جديد، مهني تطوعي، بما يمثل حقيقة المجتمع السوري، ويحمي حدود البلاد وسلامة أراضيه.

وأعربوا عن تقديرهم لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، واعتبروها «نواة ضرورية لبناء جيش وطني سوري جديد»، مؤكدين التزامهم بمخرجات اتفاقية «عبيد-الشرع» ومؤتمر «وحدة الموقف الكردي» بوصفها خطوات نحو توافق وطني شامل.

وأشار المشاركون في المؤتمر، إلى العمق التاريخي والثراء الثقافي للمكونات في شمال وشرق سوريا؛ على الرغم من حالة التهميش والإقصاء التي تعرضت لها من قبل الأنظمة المركزية المتعاقبة، خلال عقود طويلة من الزمن، ولا سيما في ظل حكم النظام البائد الذي اتّبع سياسات مُمنهجة لقمع الهويات، وإضعاف البنى الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وفرض مشاريع تغيير ديموغرافي، وحرمان السكان من حقوقهم الأساسية في التمثيل والمشاركة، والتنمية العادلة.

الهجري: وحدة الموقف السوري نداء لضمير وطني واستجابة لصرخة شعب أنهكته الحروب والتهميش

شهدنا أحداثاً مؤلمة من الساحل، التي لا تزال مستمرة إلى اليوم، ووصولاً لتفجير كنيسة مار إلياس، وما يجري في السويداء، ولا ننسى ما تعرض له الكرد. الدم واحد والفاعل واحد، وكان درساً قاسياً دفع ثمنه الأبرياء..

وتابع غزال: «بعد ما وصلنا إليه، لا طريق إلى مستقبل آمن إلا عبر حل سياسي يضمن حقوق جميع المكونات دون إقصاء. نؤمن بأن الحق يكمن في الوصول إلى اللامركزية أو الفيدرالية التي تراعي الخصوصيات الدينية والثقافية وتحفظ لكل مكون مكانته».

ضمان «لا مركزية» الحكم

أكد المشاركون في أعمال المؤتمر، أن التعدد القومي والديني والثقافي في شمال وشرق سوريا هو مصدر غنى وقوة، مشددين على ضرورة ترسيخ هذا التعدد في البنى السياسية والإدارية، وعلى ضمان تمثيل المكونات كافة بما يعزز وحدة المجتمع، ومؤكدين أن «نموذج الإدارة الذاتية هو تجربة تشاركية قابلة للتطوير والارتقاء، ومثال حي على الحوكمة المجتمعية الديمقراطية».

كما عبّر المشاركون عن تقديرهم



مؤتمر وحدة الموقف يدعو الى صياغة دستور في سوريا يجسد لدولة لا مركزية

وشدّد البيان الختامي، على أن تحقيق المصالحة الوطنية يتطلب إطلاق مسار فعلي للعدالة الانتقالية يقوم على كشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، دون تمييز، وضمان عدم التكرار، بما يهيئ البيئة الملائمة لعودة أمنة وكريمة وطوعية للمهجرين، ورفض كل أشكال التغيير الديموغرافي.

■ المصادر:

- 1- مؤتمر مكونات شمال وشرق سوريا يشدد على «ترسيخ التعدد القومي»، موقع الشرق الأوسط، 8 أغسطس/ آب 2025.
- 2- الهجري يطلع على مؤتمر يعقد شمال سوريا: تؤكد على وحدة صف المكونات السورية (فيديو)، موقع روسيا اليوم، 8 أغسطس/ آب 2025.
- 3- مؤتمر وحدة المكونات في شمال سورية يطالب بدستور جديد ونظام لا مركزي، موقع العربي الجديد، 8 أغسطس/ آب 2025.
- 4- مؤتمر شمال وشرق سوريا.. نداء لتجاوز الانقسام وبناء المواطنة، موقع رؤية الإخبارية، 8 أغسطس/ آب 2025.

المشاركون يدعون لعقد مؤتمر وطني شامل وإطلاق مسار للعدالة الانتقالية يضمن عودة آمنة للمُهَجَّرِين

واختتم المؤتمر أعماله بإصدار بيان ختامي، شدّد فيه المشاركون على ضرورة ترسيخ التعدد القومي والديني والثقافي في البنى السياسية، واعتماد دستور ديمقراطي يضمن لا مركزية الحكم والمشاركة الفعلية لجميع المكونات السورية.

وأضاف البيان: «إيماناً منا بوحدة سوريا وسيادتها، فإننا نرى أن الحل المستدام يمر عبر دستور ديمقراطي يكرس ويعزز التنوع القومي والثقافي والديني، ويؤسس لدولة لا مركزية تضمن المشاركة الحقيقية لجميع المكونات في العملية السياسية والإدارية، بما ينسجم مع حرية المعتقد، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة».

وأوضح البيان، أن مؤتمر مكونات شمال وشرق سوريا انعقد في مرحلة وطنية وحساسة، ويدافع من المسؤولية المشتركة تجاه حاضر البلاد ومستقبلها، حيث اجتمعت إرادات ممثلي مختلف مكونات المنطقة، من كرد وعرب وسريان آشوريين وتركماني وأرمن وشركس وسواهم، للتعبير عن التزامهم المشترك بمسار وطني ديمقراطي جامع قائم على التنوع والشراكة والمواطنة المتساوية.

أعمال العنف شملت القتل والاختطاف والنهب

الأمم المتحدة تؤكد وقوع

«إعدامات جماعية» في السويداء



احتراق مبنى في مدينة السويداء

المجتمعات البدوية والدرزية قد تصاعدت إلى أعمال عنف واسعة النطاق، بمشاركة ميليشيات محلية وقوات تابعة للسلطات السورية المؤقتة والجماعات المسلحة التابعة لها.

ووفقاً للتقرير، شملت الهجمات على قرى «تعاره والدورا والدويرة» استخدام المدفعية الثقيلة والمدافع الرشاشة وعمليات النهب، مما أسفر عن مقتل ما يقارب 1000 شخص، بينهم 539 مدنياً درزياً تم التعرف عليهم، من بينهم 39 امرأة و21 طفلاً على الأقل.

كما أفاد التقرير بأن 196 شخصاً على الأقل، بينهم 8 أطفال و30 امرأة، تم إعدامهم جماعياً خارج نطاق القضاء، مع تدمير وحرق أكثر من 33 قرية بشكل كلي أو جزئي.

يوسف شرف الدين

العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات.

وأعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم البالغ إزاء الهجمات التي تستهدف الأقليات الدرزية بسبب عقيدتها وأسباب أخرى، مشيرين إلى ممارسات خطيرة مثل «الحلاقة القسرية لشارب رجال الدين، والخطاب البغيض على وسائل التواصل الاجتماعي الذي يصور الدروز على أنهم خونة وكفار يجب قتلهم، والدعوة إلى اختطاف واستعباد النساء الدرزيات».

ولفت التقرير، إلى أن الاشتباكات الطائفية الناجمة عن أعمال النهب والانتقام بين

أصدرت الأمم المتحدة، مؤخراً، تقريراً مفصلاً حول الهجمات المسلحة ذات الطابع الطائفي التي استهدفت «المجتمعات الدرزية» حسب وصفها، في محافظة السويداء والمناطق المحيطة بها، منتصف يوليو/ تموز الماضي.

وشهدت محافظة السويداء، التي تقطنها غالبية من المواطنين الدروز، أحداث عنف طائفي دامية خلال الفترة 13-17 يوليو/ تموز، راح ضحيتها المئات من أبناء المحافظة من المدنيين الدروز، وقوات الأمن، وأبناء العشائر من البدو، وعناصر فصائل وميليشيات محلية.

وسلط التقرير الضوء على انتهاكات، شملت عمليات القتل والاختفاء القسري والاختطاف والنهب الممنهج وتدمير الممتلكات، فضلاً عن



دروز السويداء

تقرير أممي: 196 شخصاً بينهم 8 أطفال و30 امرأة جرى إعدامهم جماعياً «خارج نطاق القضاء»

ورصد التقرير وضع ما يقدر بنحو 192000 نازح داخلياً في محافظات السويداء ودرعا وحمص، حيث تتعرض الموارد الشحيحة أصلاً لضغوط شديدة. وأشار إلى استمرار الاشتباكات المتقطعة في موقعي نجران ولحة بمحافظة السويداء، مما دفع الأفراد إلى النزوح إلى مناطق قريبة أكثر أمناً نسبياً.

كما تناول التقرير الأضرار الجسيمة الناجمة عن التدابير التقييدية التي فرضتها السلطات السورية المؤقتة، والقتال البري، والغارات الجوية الإسرائيلية، وإلى تعطل الخدمات الأساسية في معظم أنحاء مدينة السويداء، تاركاً أنظمة الكهرباء والمياه غير صالحة للعمل إلى حد كبير. وتعيش العديد من العائلات النازحة في ظروف مكتظة وغير صحية دون طعام كافٍ أو مياه نظيفة أو رعاية طبية، مع مخاوف صحية جسيمة بسبب تقارير عن جثث غير مدفونة في المناطق السكنية.

ومنذ ذلك التاريخ، تعيش محافظة السويداء ظروفاً إنسانية صعبة رغم سريان وقف إطلاق النار، الذي أنهى أسبوعاً من المواجهات التي اندلعت بين مقاتلين من الدروز ومسلحين بدو مدعومين بقوات من الفصائل المسلحة التابعة

«حملة» ضد الدروز

أكد الخبراء الأمميون، في التقرير، أن «حجم العنف المبلغ عنه - بما في ذلك المذابح ونهب المنازل والمتاجر والماشية واستخدام الهواتف المسروقة للابتزاز - يشير إلى حملة مستهدفة ضد الأقلية الدرزية»، مشيرين إلى تفاقم الوضع بسبب «تحريض على الكراهية عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي».

وكشف التقرير عن اختطاف ما لا يقل عن 105 نساء وفتاة درزيات على أيدي جماعات مسلحة تابعة للسلطات السورية المؤقتة، ولا تزال 80 امرأة في عداد المفقودات. كما ذكر أن بعض النساء اللواتي أطلق سراحهن لا يستطعن العودة إلى منازلهن بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة، وفي ثلاث حالات على الأقل، تعرضت النساء للاغتصاب قبل إعدامهن. ولا يزال 763 شخصاً، بينهم نساء، في عداد المفقودين.

وشدد الخبراء على أن «هذه الانتهاكات تكشف عن فشل منهجي واضح في حماية الأقليات والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي»، مع عدم إجراء «تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة في عمليات القتل خارج نطاق القضاء أو التعذيب أو الاختطاف».



مجلس الأمن يحذر من خطورة المقاتلين الأجانب

منسق الأمم المتحدة للسؤون الإنسانية في سوريا يحذر: الوضع في السويداء «مثير للقلق الشديد»

قد شهدت شللاً في قدرتها الاستيعابية بعد هجمات شنها مقاتلون موالون للحكومة السابقة خلال مرحلة سابقة من العنف.

وقالت المفوضة الأممية لين ويلشمان: «تحتاج المجتمعات المتضررة إلى إجراءات عاجلة لزيادة حمايتها. وبالإضافة إلى حالة المشتبه فيهم إلى العدالة الجنائية، يجب فصل الأفراد المشتبه في تورطهم في ارتكاب الانتهاكات على الفور من الخدمة الفعلية بانتظار التحقيق. كما يجب توسيع نطاق عمليات الفرز، بحيث لا يتم تجنيد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة المعروفين أو المشتبه فيهم في صفوف قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة».

من جهة ثانية، أصدر مجلس الأمن الدولي في العاشر من هذا الشهر، بياناً رئاسياً، أدان فيه بشدة أعمال العنف التي ارتكبت ضد المدنيين في السويداء، ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بترتيبات وقف إطلاق النار وضمان حماية السكان المدنيين.

وحث المجلس، الأطراف كافة على ضمان أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها في التنفيذ والمنظمات الإنسانية الأخرى، من إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المجتمعات

لحكومة دمشق.

وأوضح التقرير الأممي، أن أعمال العنف التي استهدفت في المقام الأول المجتمعات الدرزية، شملت مجازر تتمثل في القتل والتعذيب والأفعال اللاإنسانية المتعلقة بمعاملة الموتى، والنهب على نطاق واسع وحرق المنازل، ما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين. وتم تصوير بعض هذه الأعمال المروعة ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب لقطات لمدنيين يتعرضون للإساءة والإذلال.

وقائع المذابح المعلنه

في إطار نمط مقلق من عمليات القتل الموثقة في عدة مواقع، حسب التقرير الأممي، تم أولاً تحديد الرجال الذين ينتمون إلى الطائفة الدرزية، ثم جرى فصلهم عن النساء والأطفال قبل اقتيادهم إلى الخارج لإطلاق النار عليهم وقتلهم.

وتركت الجثث في الشوارع لأيام، ومنعت العائلات من دفنها وفقاً للطقوس الدينية، بينما دُفن آخرون في مقابر جماعية دون توثيق سليم. وأصبحت المشافي منهكة بسبب تراكم الجثث. وكانت المرافق الطبية في طرطوس واللاذقية



نعوش أفراد من الطائفة الدرزية قتلوا في الاشتباكات الطائفية الأخيرة خلال تشييعهم في قرية صلخد بمحافظة السويداء جنوب سوريا

مسؤول أممي: في الطريق للسويداء رأينا الدمار في كل مكان... ولم يبق منزل واحد دون أن يُقس

قليل جدا من المتاجر مفتوحة، وما هو متوفر منها يُباع بأسعار باهظة.

وتحدث عن الضرر الذي تعرض له القطاع الصحي، مشيراً إلى أنه في مستشفى السويداء الوطني، يواجه الأطباء نقصاً حاداً في الأدوية ومعدات التشخيص والأدوات الجراحية، فضلاً عن أضرار لحقت بالمستشفى نفسه جراء النزاع. وقال المسؤول الأممي: «في الطريق للسويداء، رأينا الدمار في كل مكان. ولم يبق منزل واحد دون أن يمس».

■ المصادر:

- 1- سوريا - مجلس الأمن يدين أعمال العنف ضد المدنيين في السويداء، موقع الأمم المتحدة، 10 أغسطس/ آب 2025.
- 2- الأمم المتحدة: أكثر من 190 ألف نازح بأحداث السويداء، موقع العربية، 5 أغسطس/ آب 2025.
- 3- لجنة التحقيق في أحداث السويداء: سنرسل نسخة من تقريرنا النهائي للأمم المتحدة، موقع الشرق الأوسط، 2 أغسطس/ آب 2025.

المحلية المتضررة في السويداء وجميع أنحاء سوريا على نحو كامل وأمن وسريع ودون عوائق، وكفالة معاملة جميع الأشخاص معاملة إنسانية، بمن فيهم أي شخص استسلم أو جرح أو احتُجز أو ألقى سلاحه.

وفي السياق، حذر منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والمنسق المقيم في سوريا، آدم عبد المولى من أن الوضع في السويداء «مثير للقلق الشديد».

وكان عبد المولى يتحدث من دمشق للصحفيين عن زيارته الميدانية الأخيرة لسويداء، حيث التقى بالمجتمع المحلي والعائلات النازحة والمسؤولين المحليين والأطباء والمنظمات غير الحكومية.

وأشار إلى أن العائلات النازحة تبحث عن ملجأ في ريف دمشق، ويلجأ الكثيرون إلى المدارس، وهو وضع يهدد بتعطيل العام الدراسي المقبل، مضيفاً أنه في بعض المناطق، يفوق عدد المجتمعات النازحة الآن عدد السكان المضيفين، مما يضغط على الموارد الشحيحة بالفعل.

وقال عبد المولى: «تعيش العائلات على مخزونات غذائية متناقصة. لم يتبق سوى عدد

بمشاركة شخصيات سياسية بارزة من 21 دولة

مؤتمر «التحالف الديمقراطي الاجتماعي» يختتم أعماله في السليمانية



فريد زهران.. التحالف في أيدٍ أمينة



طالباني: كيف يمكن للغرب الحديث عن الديمقراطية
وحقوق الإنسان والكارثة مستمرة في فلسطين؟

أحمد النعماني

جانب التأكيد على أهمية عملية السلام التي أطلقها القائد عبد الله أوجلان، وما يمكن أن تحمله من آفاق لحلول ديمقراطية عادلة، تضمن مشاركة الكرد في أنظمة تعددية وديمقراطية.

والتحالف الديمقراطي الاجتماعي في «العالم العربي»، يضم أحزاباً عربية ذات توجه ديمقراطي اجتماعي، وهو مؤلف من 20 حزباً وحركة من بلدان عربية وبلدان أخرى.

ويسعى «التحالف» إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في إطار أنظمة حكم ديمقراطية معتدلة. ويتبنى هذا التحالف رؤية اجتماعية واقتصادية تتوازن بين السوق الحر والتدخل الحكومي، لضمان التوزيع العادل للثروة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين دون استثناء.

كسر الصمت العالمي

في مستهل أعمال المؤتمر، الذي استمر على مدار أربعة أيام، ألقى كاروان كزنيي كلمة نيابة عن السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، أكد فيها دعم القيادة الكردستانية لحقوق النساء، مشدداً على أن الديمقراطية والعدالة لا تتحققان دون مشاركة المرأة.

ورحب رئيس الجمهورية العراقية د. عبد



أكاديمي كردي: انعقاد المؤتمر في السليمانية اعتراف دولي من القوى الديمقراطية بدور وفاعلية الكرد

اختتم مؤتمر «التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي»، الذي عُقد في مدينة السليمانية فعالياته مؤخراً، بمشاركة عدد من القادة والشخصيات السياسية والاجتماعية من 21 دولة، وبرعاية حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وبالتعاون مع التحالف التقدمي الذي يضم قيادات الأحزاب التقدمية ومنظمات نسائية وشبابية.

شارك في فعاليات المؤتمر، الرئيس العراقي د. عبد اللطيف رشيد، والسيدة حرمه، وقوباد طالباني، نائب رئيس إقليم كردستان، وصالح مسلم، عضو الهيئة الرئاسية في حزب الاتحاد الديمقراطي، وفريد زهران، رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وتونجر باكرهان، الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي في تركيا.

ويهدف المؤتمر، إلى تعزيز العلاقات بين القوى التقدمية العربية والكردية وتطوير التنسيق بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، مع التركيز على قضايا المرأة ودورهن في اتخاذ القرارات السياسية على المستوى المركزي والمحلي.

وأشار المتحدثون في مداخلاتهم، إلى تجربة الكرد في الدول التي يعيشون فيها، وما يواجهون من صعوبات سياسية وقانونية، إلى



جسر كردي-عربي وإقليمي في قلب التحالف الديمقراطي



السيد صالح مسلم يتقدم الحضور

المشاركون يؤكدون أهمية عملية السلام التي أطلقها القائد أوجلان وما تحمله من آفاق لحلول ديمقراطية

لتعزيز تعاوننا وعلاقاتنا معا، وأن نقول بصوت واضح إن منطقة الشرق الأوسط تواجه العديد من التحديات».

وأكد بافل طالباني، أن «الصراعات مستمرة لحد الآن وتعاني منها الشعوب، وكل يوم تزداد معاناة المواطنين المدنيين في الكثير من الدول، كغزة وسوريا واليمن وباقي الدول»، متسائلاً: «كيف يمكن للدول الغربية والأوروبية الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والكرامة مستمرة في فلسطين؟».

وفي كلمته، قال فريد زهران: «يجب أن تكون لدينا رؤية مشتركة حول الديمقراطية في العالم. ويجب علينا إبداء موقف من الهيمنة والعنصرية التي يشهدها العالم، وما يحدث في غزة، نحن في الأحزاب التقدمية، كانت لدينا مواقف حازمة ورافضة لجميع الجرائم التي اقترفت على مدى التاريخ، من المحرقة وعمليات الأنفال ضد الكرد، لذا علينا أن نستمر، وأن يكون لدينا موقف واضح مما يحدث في غزة، من تجويع وحصار ومذابح، ويجب أن يكون لدينا موقف إنساني واضح».

المؤتمر «منصة جامعة»

في الجلسة الختامية للمؤتمر، قدم المهندس باسم كامل، منسق «التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي»، تقريراً عن أهم أعمال التحالف العام الماضي، وملخص أعمال وأهم نتائج مؤتمر السليمانية. وتوج المشاركون في المؤتمر أعماله، بانتخاب الرئيس بافل جلال طالباني، رئيس

اللطف رشيد بالحضور، وأشاد بدور الاتحاد الوطني الكردستاني في تعزيز الاشتراكية الدولية، منوهاً إلى التحديات العالمية، خاصة أزمة المياه، داعياً إلى تكثيف العمل المشترك لمعالجتها، ومشهداً على أهمية المؤتمر في تعزيز التعاون بين الأحزاب الاشتراكية الدولية والتوجه نحو عالم أفضل.

وأثقت السيدة شهناز إبراهيم أحمد، حرم الرئيس العراقي، كلمة دعت إلى تعزيز التعاون لمواجهة التحديات وتحقيق تطلعات الشعوب في العدالة والعيش الكريم، مؤكدة بضرورة كسر الصمت العالمي إزاء الجرائم والانتهاكات، وشددت على أن النساء لهن الحق في رفع أصواتهن ضد الحروب، والدفاع عن السلام.

وأكدت السيدة شهناز إبراهيم، ضرورة عدم الاكتفاء بسماع أن حزباً سياسياً قد أضاف كلمة «الديمقراطية» إلى اسمه، بل يجب العمل على تطبيق هذه الكلمة بشكل كامل، مشيرة إلى أنه لولا الصمت الدولي الذي رافق حملات «الأنفال» وقصف حلبجة والمقابر الجماعية، لما كانت قد قصفت البوسنة ولا حصلت مجازر رواندا وشنكال، مشيرة إلى أن «كل تلك الكوارث الإنسانية، وما تتعرض له الآن النساء والأطفال في غزة سببه سكوت العالم».

وألقى السيد بافل طالباني، كلمة خلال الفعاليات، قال فيها: «اجتمعنا اليوم من أجل أن نوحّد صفوفنا، ونحن أمام مفترق طرق. الديمقراطية لن تحل لوحدها بل تتطور عن طريق بناء جسور من التفاهم والحوار مع باقي الشعوب. ومؤتمرنا اليوم هو فرصة كبيرة



فعاليات مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي بمشاركة العديد من الشخصيات



فريد زهران: يجب أن تكون لدينا رؤية مشتركة حول الديمقراطية في العالم وإبداء موقف من الهيمنة والعنصرية

صدى التضامن العابر للحدود. أضاف علوش: «وليس حضور فلسطين وحده ما يمنح المؤتمر عمقه، بل أيضاً ما يحمله انعقاده في السليمانية من دلالات، فهذه المدينة الكردية التي عانت مثلما عانت فلسطين، والتي تجسّد هي الأخرى نضال شعب يفتش عن حريته وحقه في تقرير مصيره، تحوّلت إلى رمز للتلاقي بين قضايا الشعوب المقهورة، وإلى فضاء يمدّ الجسور بين العرب والكرد».

المصادر:

- 1- انطلاق مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي في السليمانية بمشاركة 21 دولة، موقع المبادرة، 27 أغسطس/ آب 2025.
- 2- السليمانية... انطلاق أعمال مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، 28 أغسطس/ آب 2025.
- 3- السيدة الأولى تشارك في مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، موقع رئاسة الجمهورية العراقية، 27 أغسطس/ آب 2025
- 4- مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي يواصل فعالياته لليوم الثاني، موقع وكالة أنباء هاوار، 28 أغسطس/ آب 2025.
- 5- اختتام «مؤتمر السليمانية» باختيار بافل طالباني رئيساً للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، موقع المرصد، 31 أغسطس/ آب 2025.

الاتحاد الوطني الكردستاني، بالإجماع، رئيساً لـ «التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي» للدورة الحالية، فمِنَحُوا هذا الشرف العظيم لزعيم كردي، وقالوا إنهم سلّموا التحالف إلى «أيد أمينة». كما جرى انتخاب السيدة فريال عبد الله، القيادية في الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيسة لاتحاد المرأة «شبهانة» في التحالف الديمقراطي.

وحظي المؤتمر بتغطية إعلامية واسعة النطاق، حيث أكد الأكاديمي الكردي الدكتور دانا أحمد مصطفى، في تصريحات تلفزيونية، أن انعقاد «مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي» في مدينة السليمانية بمثابة اعتراف دولي من القوى الديمقراطية بدور وفاعلية الكرد، وخصوصاً «الاتحاد الوطني» في بناء العراق، لافتاً إلى أن الاتحاد الوطني كان له دور فاعل في تاريخ العراق، وأن عقد هذا المؤتمر في السليمانية يعكس الأمل والوميض، الذي يشير إلى دور وفاعلية «الاتحاد الوطني» كقوة كردية مؤثرة في مستقبل العراق.

من جانبه، أكد الكاتب الفلسطيني محمد علوش، أن المؤتمر يشكّل منصة جامعة، حيث تتقاطع الأفكار والتوجهات التقدمية لتعيد صياغة معنى النضال المشترك في زمن التحولات العاصفة، والتمسك بالقضايا العادلة التي تشكّل ضمير الإنسانية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ففلسطين لم تكن غائبة عن جدول أعمال المؤتمر، بل حضرت كقضية مركزية تختصر معاني النضال ضد الظلم والاحتلال والتمييز، وتجد في هذه المنصة

يضمن تعايش المكونات القومية ضمن الدولة الواحدة جدال «اللامركزية»... قضية الساعة في سوريا



إلهام أحمد.. اللامركزية في سوريا كضيلة لإنهاء الصراع

لمسألة اللامركزية الإدارية كنموذج للحكم في سوريا المستقبل القريب، يسجل آخرون ممن يدورون في فلك السلطة الحالية رفضهم القاطع للفكرة، باعتبارها تمهد للتقسيم، في وقت تبدو البلاد فيه أحوج ما تكون لـ «قبضة قوية»، تلم شعث المتفرقين حول بلادهم، وتقطع الطريق على أي مشاريع تقسيم.

وأمام هذا الجدل الذي ظهر خافتاً قبل أن يعلو جرسه رويداً رويداً، عقب سقوط النظام السابق، بدأ السوريون يطرحون خيارات متعددة لنظام الحكم الذي يشدونه، خيارات كانت «اللامركزية الإدارية» أهم عناوينها، فيما لا يزال الكثير غيرهم يتشبثون بنظام الحكم المركزي بحلته الثورية الجديدة، التي ثبت فشلها في حماية الأقليات.

مروان محمود

التي مورست بشكل عنصري شوفيني على بعض السوريين، وما شابها من عيوب جعلت الدولة تفقد مناطق سيطرتها عند أول حراك شعبي وازن ضدها.

وشهدت الفترة الأخيرة مناقشات مكثفة بين السوريين حول تطبيق اللامركزية الإدارية للمحافظات، وذلك لاستغلال ميزانياتها في التطوير المحلي، مع بقاء أجهزة الشرطة والأمن والجيش تحت تبعية الحكومة المركزية في دمشق.

وفيما يبدو كثير من السوريين، وخصوصاً من أبناء الأقليات العرقية والمذهبية، متحمسين

عانى السوريون طويلاً تحت وطأة نظام حكم استبدادي شديد المركزية، وأدى ذلك إلى حرمانهم من الممارسة السياسية التشاركية من جهة، وتركيز القوة والموارد في أيدي سلطة ضيقة ومغلقة من جهة ثانية، وهو ما قاد بدوره إلى تنمية انتقائية غير متكافئة، وإلى توزيع غير عادل للثروة الوطنية.

لذلك، وبعد عقد من المعاناة، يجزم الكثير من المراقبين بأن القبضة الحديدية التي طالما شكلت القوة الضاربة لنظام حكم «البعث المركزي» في سوريا، كانت في الوقت نفسه واحدة من أهم أسباب سقوطه الدرامي، حين ضيقت هوية المكونات السورية المتنوعة عرقياً ومذهبياً لحساب هوية واحدة، صيغت بعناية في رؤى المنظرين الأوائل للقومية العربية



اللامركزية من أجل سوريا

ويجب أن يجري إنشاء المحافظات والأقاليم في النظام الديمقراطي اللامركزي على أساس إداري أو جغرافي، لا انطلاقاً من اعتبارات إثنية أو طائفية، ولا استجابة لتدخلات إقليمية ودولية، ولا رضوخاً لعمليات التهجير القسري، التي قد يقوم بها طرف من أطراف الأزمة السورية على حساب طرف آخر.

في المقابل، فإن إعادة نظم الحكم في سوريا بعد انتصار الثورة إلى سابق عهده السلطوي المركزي قبل التحرير، بحيث يحكم قبضته على كل صغيرة وكبيرة في البلاد، ويدس أنفه في قضايا تخص المجتمعات المحلية، سوف يشكل حالة نكوص ثوري تعيد إلى النظام السابق وجهة نظره البائدة في مقاربة آلية الحكم، في الوقت الذي أثبتت فيه الأيام أن أوضاع السوريين السياسية والمعيشية والاجتماعية تدفع باتجاه شراكة من نوع آخر لا تمت بصلة إلى تلك المنظومة القهرية في الحكم، والتي كانت تفرض من موقع استعلائي على الكثير من المكونات والمحافظات المهمشة في سوريا الدولة المركزية المسيطرة.

ويرى حازم نهار، الكاتب والباحث السوري، أن جدل المركزية واللامركزية، يُعد في الدول الطبيعية شرطاً رئيساً من شروط الاندماج

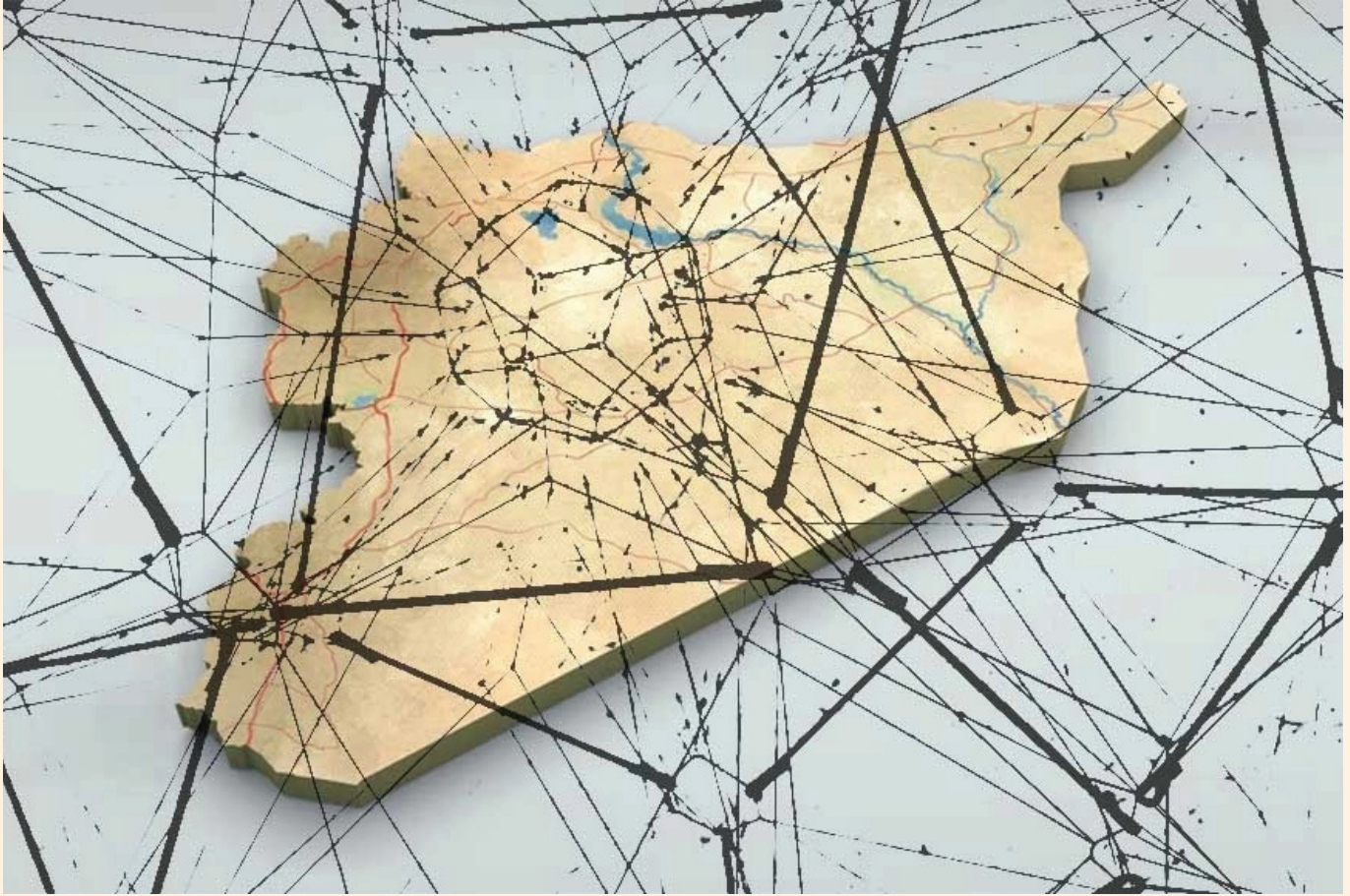
◆◆ نظام حكم «البعث» المركزي قاد إلى تنمية انتقائية غير متكافئة وأدى إلى توزيع غير عادل للثروة الوطنية

وفي ظل الصراع القائم، قد تكون «اللامركزية» الحل المنشود الذي يتوافق عليه السوريون، الذين اشتكوا لعقود طويلة من هيمنة السلطة المركزية على القرارات السياسية والاقتصادية والتنموية والإدارية، فيما هم لا يملكون من أمر محافظاتهم إلا ما يقرره لهم حكام دمشق.

«اللامركزية» لا تنسف المركزية

يقول باحثون، إن «اللامركزية»، كمصطلح في الفكر السياسي، مفهوم واسع جوهره توزيع سلطة اتخاذ القرار على مستويات عدة، وعدم حصرها في مكان واحد، أي توزيع السلطة بين المركز والمستويات الحكومية والمحلية والمدنية.

ويشير الباحثون، إلى أن النظام الديمقراطي اللامركزي في سوريا المستقبل شرط رئيس لبناء الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن إرساء اللامركزية، عملياً، ينبغي له أن يسير بالتزامن مع بناء مؤسسات السلطة المركزية ديمقراطياً، أي ينبغي لللامركزية أن تُبنى في إطار نظام وطني ديمقراطي أساسه المواطنة المتساوية، وفي ظل سلطة مركزية مستقلة وديمقراطية.



اللامركزية هو الأنسب لسورية الجديدة

الوطني، ويُشبهه جدل القانون والحرية، وجدل الدولة والمجتمع المدني. لذلك يُفترض أن يكون قبول مبدأ «اللامركزية» أمراً بديهياً في سياق بناء الدولة السورية العصرية، ليتقدم حوارنا ويصبح متركزاً على الاهتمام بالتفاصيل؛ أي البحث في مستويات اللامركزية الملائمة للحالة السورية، الآخذة في التبلور تدريجياً.

ويؤكد المراقبون، أن نزوع السوريين نحو أشكال الحكم غير المركزي، يبدو مفهوماً في ظل ما وقع من مجازر مروعة ضد العلويين في الساحل السوري، والدروز في السويداء، فضلاً عن التجيش المستمر والمتواصل ضد الكرد في شمال شرق البلاد، الأمر الذي يشكل إحدى تجليات سلطة الحكم المركزية المستبد، والذي لا يراعي التنوع المذهبي والعرقي في سوريا.

ولكن هناك مخاوف معلنه لدى بعض السوريين من اللامركزية. وتُعزى هذه المخاوف إلى عدم معرفة الكثيرين بهذه التجربة، وخلطهم فيما بين النظم الإدارية المتنوعة مثل «اللامركزية والفيدرالية والكوفيدالية». لذلك، تشارك كثيرون في تفسير كل هذه العناوين على أنها تقسيم للبلاد، أو توطئة للتقسيم على الأقل.

ويعتقد البعض أن اللامركزية تعني «نصف

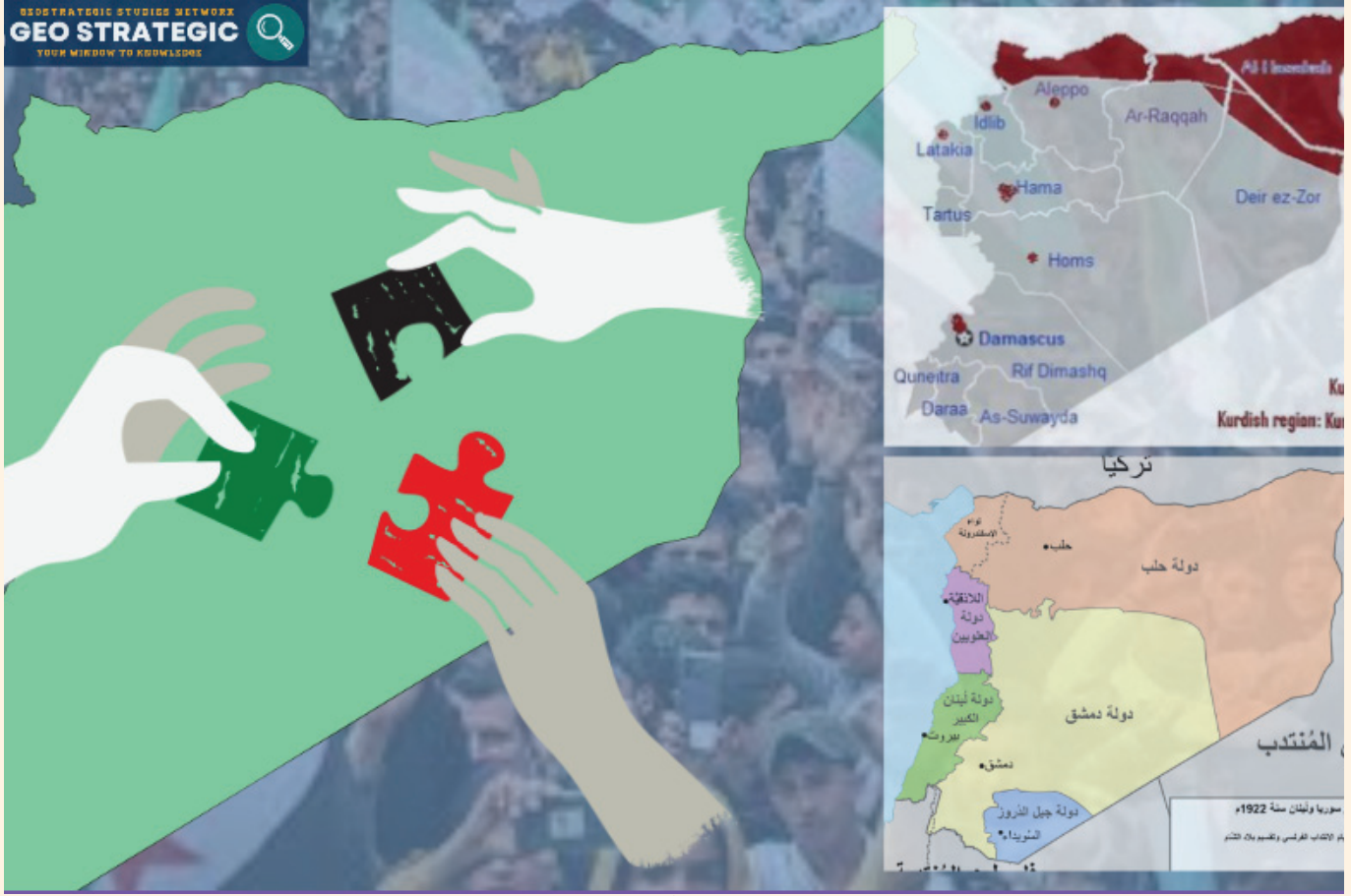
المركزية»، فيما هي لا تعني شيئاً من دون وجود المركز أصلاً، أي لا وجود أو معنى للامركزية من دون مركز تُقاس من خلاله درجة اللامركزية. وبمعنى آخر، قد تجتمع اللامركزية والمركزية في نظام حكم واحد، لذلك قد يكون من الأجدى سورياً التحديد الدقيق للصلاحيات التي يُفترض أن تُنقل من المركز، أو يجري التنازل عنها، لمصلحة الأقاليم والمحافظات، بدلاً من الدخول في متاهة إضافية من المصطلحات.

كما أن اللامركزية الإدارية، في حال اعتمادها، ستسمح بتوسيع المشاركة السياسية، لأن كل مواطن سيشعر بأنه بات مسؤولاً من خلال صوته عن تنمية المحافظة أو المنطقة التي ينتمي إليها. وهو بذلك سيطوي صفحة القطيعة المدروسة التي انتهجها النظام السابق مع عملية صنع القرار المحلي، وتشعباته الوطنية.

الطريق الأكثر عدالة

وسط الجدل الدائر، فإن الحديث عن «اللامركزية» لا يمكن فصله عن طبيعة التعدد السوري- القومي، والديني، والمناطقي، ولا يمكن أن يُستورد من تجارب خارجية، دون فهم عميق للواقع المحلي وتوازاته. وهنا تظهر

باحثون: النظام اللامركزي في سوريا المستقبل شرط أساسي لبناء الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاقتصادية



نحو سوريا موحدة ومستقرة.. اللامركزية الموسعة كحل مستدام

مجلس سوريا الديمقراطية «مسد»، إن الإدارة الذاتية تتبنى نموذج اللامركزية الإدارية كحل عملي لتحقيق التوازن بين صلاحيات الحكومة المركزية وإدارات المناطق، مؤكداً أن هذا النموذج يحفظ وحدة سوريا ويضمن حقوق مكوناتها كافة.

وأوضح المسؤول الكردي، في تصريحات صحفية مؤخراً، أن الإدارة الذاتية لا تسعى إلى الفيدرالية، بل إلى نظام لامركزي يمنح المناطق صلاحيات إدارية واسعة في مجالات التعليم والزراعة والخدمات، مع الاحتفاظ بصلاحيات مركزية في ملفات مثل الدفاع والسياسة الخارجية، منوهاً إلى أن هذا النموذج قابل للتطبيق، وينسجم مع طبيعة المجتمع السوري المتعدد.

■ المصادر:

- 1- اللامركزية في السياق السوري، موقع حزب الجمهورية، 8 يونيو/ حزيران 2025.
- 2- اللامركزية الإدارية.. خريطة طريق لإعادة بناء سوريا أم ناقوس فرقة؟، موقع روسيا اليوم، 27 يونيو/ حزيران 2025.
- 3- اللامركزية في سورية الجديدة، موقع العربي الجديد، 1 يونيو/ حزيران 2025.

مسؤول كردي: نموذج «اللامركزية الإدارية» ينسجم تمامًا مع طبيعة المجتمع السوري المتعدد

أهمية التمييز بين اللامركزية السياسية، التي قد تمس جوهر السيادة، واللامركزية الإدارية، التي تعيد توزيع الصلاحيات في إطار الدولة الواحدة.

وتبدو اللامركزية الطريق الأكثر عدالة لتحقيق تطلعات السوريين، وإنهاء عقود من التهميش الجغرافي والسياسي. فهي تتيح للمجتمعات المحلية أن تكون فاعلة في إدارة شؤونها، دون خلق كيانات موازية للدولة. وتبني هذا النموذج هو استجابة لتنوع سوريا القومي والديني، حيث يمكن للجميع التعبير عن هوياتهم الثقافية واللغوية، ضمن مشروع وطني جامع، لا في كيانات منفصلة تهدد التماسك الوطني.

من جهته، يقول الكاتب عبد الله التركماني، إن العقلانية تتطلب التعامل مع الجدل السوري الجاري بشأن حدود النظام اللامركزي من زاويتين مهمتين: أولاهما، على أنه يقدم الحل لمشكلة مزمنة، هي مشكلة المكونات القومية والدينية ضمن الدولة السورية الواحدة. وثانيتهما، أنه يقدم الحل لإشكالية الحكم في دولة يصعب قيادتها مركزياً.

وتعليقاً على ذلك، قال حسن محمد علي، الرئيس المشارك لمكتب العلاقات العامة في

المفكر العربي الكبير عبد الحسين شعبان لـ «كردستان»:

مبادرة «أوجلان» تاريخية... والكرة الآن في ملعب الأتراك

حوار- شريف عبد الحميد

يُعتبر المفكر العربي الكبير الدكتور عبد الحسين شعبان أحد أبرز أصدقاء الشعب الكردي، وهو داعية لحقه في تقرير مصيره دون لبس أو إبهام أو غموض. وحين نريد أن نستعرض أهم الشخصيات اليسارية والديمقراطية العراقية التي وقفت إلى جانب كفاح الكرد، سيبرز اسمه إلى جانب شخصيات لامعة، مثل عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف ومحمد مهدي الجواهري وكامل الجادري وهادي العلوي.

ومنذ أكثر من خمسة عقود من الزمن، كان شعبان يُجاهر بموقفه هذا، وينتصر للشعب الكردي في أماكن وجوده المختلفة، وفي المؤتمرات والندوات والأنشطة الفكرية والثقافية والحقوقية العربية والدولية، كان دوره فاعلاً وصوته متميزاً وقلمه ماضيًا في صياغة قرارات وتوصيات داعمة للشعب الكردي وحقوقه العادلة والمشروعة.

وبغض النظر عن تغيّر السياسات واختلاف

المواقف وتبدّل المواقع، بقي شعبان

حاملاً راية التآخي العربي - الكردي،

باحثاً عمّا يقرب بين العرب والكرد،

ومتجاوزاً ما يُبعد بينهما.

وبقدر تمسّكه بعروبته الحضارية

ذات البُعد الثقافي الإنساني، كما

يقول، فإنه في الوقت نفسه يؤمن

بحق الشعوب في تقرير مصيرها،

فمثلما يدعو لوحدة أمة العرب، فإنه

يدعو لوحدة أمة الكرد ويؤكد دائماً على

العيش المشترك والمصير المشترك

والحلم المشترك ببناء حياة تليق

بالإنسان وكرامته وحرّيته.

وفي عام 1992 نظم الدكتور

شعبان بصفته رئيساً لـ «المنظمة

العربية لحقوق الإنسان» في لندن

أول حوار عربي - كردي، إذ ما كان



يشغله حينها سؤال جوهري ظلّ يردّده طيلة عقود من الزمن: ماذا يريد الكرد من العرب؟ وماذا يريد العرب من الكرد؟ وهي الأسئلة ذاتها التي ظلّت مستمرة وتحتاج إلى معالجات سلمية وعقلانية وقانونية. ولم يكتفِ شعبان برؤيته الفكرية والأكاديمية بالحوار وأبعاده ومضامينه، بل وسّع من دائرته بعد أن بلور فكرة حوار بين «مثقفي الأمم الأربعة»: الترك والفرس والعرب والكرد، تلك التي أصبحت منذ أكثر من عقدين من الزمن مادةً مطروحة على بساط البحث بين النُخب المختلفة، وذلك بعد سلسلة لقاءات وحوارات وكتابات ومؤتمرات في لندن وبيروت وتونس ومكناس وأصيلة وغيرها. ونظّم سموّ الأمير الحسن بن طلال مؤتمراً كبيراً في عمّان (2018) تحت عنوان «أعمدة الأمة الأربعة» باعتبار هذه الأمم جزءاً من إقليم المشرق الذي يمتاز بالتنوع القومي والإثني والسلالي والثقافي واللغوي والديني والاجتماعي وغيره، الأمر الذي يتطلّب تعاون شعوبه وأممّه وحكوماته.

وخلال كفاحه من أجل حق تقرير المصير للشعب الكردي، حظي د. عبد الحسين شعبان، وهو المفكّر المرموق والأكاديمي الموضوعي، بثقة النُخب الثقافية والفكرية الكردية، فضلاً عن القيادات السياسية، بغض النظر عن اتفاهه أو اختلافه معها بشأن العديد من القضايا والمواقف السياسية ما قبل احتلال العراق العام 2003 وما بعده، فهو بحكم أصوله اليسارية واستقلاليته مثل نموذج المثقف العضوي بصفته ضميراً للناس، متماهياً مع تطلّعاتهم وهمومهم، خارج دوائر الاصطفافات السياسية والمصالح الخاصة.

د. شعبان، مجرّد من الألقاب الكثيرة التي لا يستسيغها، هو صديق صدوق للشعب الكردي، وصديقك كما يُقال من صدقك، فهو واضح في انحيازه الثابت لحقوقه العادلة والمشروعة وجريء في انتقاداته دون مجاملات، لذلك استحقّ وسام الصداقة العربية الكردية لوفائه وإخلاصه، فقد وقف مع محنته حين تعرّض لحملة الأنفال وجريمة حلبجة (1988)، إضافة إلى عمليات التهجير والترحيل والتعريب وعبر عن مواقفه المتميزة هذه في مناسبات مختلفة، يوم كان ثمن هذه المواقف غالياً.

وبمناسبة نيّله جائزة الوفاء من الكويت (مؤسسة سعاد الصباح الثقافية)، نجري مع الدكتور شعبان هذا الحوار الصريح والمتميّز بخصوص مواقفه الكردية، حيث أكد أن مبادرة الزعيم الكردي عبد الله أوجلان لإحلال السلام بين الكرد والأتراك، مبادرة تاريخية، ترتّب مسؤوليات على الطرف التركي، منوهاً إلى أن هذه المبادرة ينبغي أن تُؤخذ بجديّة ويتمّ التعامل معها بموضوعية بعيداً عن منطق «الغالب والمغلوب»، لا باعتبارها دليل ضعف أو تراجع، وإنما دليل عقلانية وتطور ومراجعة للتجربة بما لها وما عليها، لأنها تمثل استراتيجيةً «سلميةً هجوميةً» جديدةً للصراع التركي- الكردي.

أضاف شعبان، في حوار شامل لـ «كردستان» أن موقفه المؤيد للحق الكردي على طول الخط، ليس هبةً أو مكرمةً، بل هو إقرار بواقع أليم عانى منه هذا الشعب طيلة عقود من الزمن، مشيراً إلى أن الكرد من الأمم الكبرى في المنطقة، على مر التاريخ، ولكنهم الأمة الوحيدة المحرومة من التمتعّ بحقها في إقامة دولة مستقلة. وأكد المفكّر العربي الكبير، أن الكرد في العراق يمثلون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي الوطني على مرّ تاريخ البلاد، وليس غريباً عليهم المساهمة في قتال تنظيم «داعش» الإرهابي، ودافعوا عن مناطقهم ضدّه، وأبلوا بلاءً حسناً.. وإلى نص الحوار:



الرئيس جمال عبد الناصر وموقفه المؤيد للکرد

المريرة، فهذه القوى لها مصالحها الخاصة ورؤيتها المختلفة عن طبيعة الصراع في المنطقة، ولذلك دعوت إلى الاعتماد على القوى الذاتية وكسب عرب العراق إلى جانب الحل السلمي للقضية الكردية، بالصد من مواقف الحكومات المتعاقبة، والأمر ذاته ينسحب على علاقة الكرد بالفرس في إيران، وبالترك في تركيا، وكذلك علاقة الكرد بعرب سوريا، فيقدر اعتماد الكرد على أنفسهم وقواهم الذاتية، ودعم الفرس والترك والعرب المؤمنين بحل سلمي للقضية الكردية، يمكن أن تتسع دائرة الأصدقاء الدوليين بما يحقق للکرد طموحهم في إقامة كيانية خاصة في الإقليم، أسوة بغيرهم، لتكون شريكاً للأمم الثلاث في تحقيق الاستقرار والتفاهم والتعاون والسلام والتنمية.

وإذا كانت الأمم العربية والفارسية والتركية لها دول وتحظى باعتراف دولي، فالکرد هم من الأمم الكبرى في المنطقة (ما يزيد عن 40 مليون نسمة) الوحيدة المحرومة من التمتع بحقها في إقامة دولة.

● تقدمتم طيلة أكثر من خمسة عقود بمبادرات مختلفة لتعزيز العلاقة العربية - الكردية فحسب... ماذا عن هذه المبادرات؟

«أوجلان» أدرك أن طريق الكفاح المسلح لوحده لن يحلّ القضية الكردية ولن يحقق مطامح الشعب الكردي

● على ماذا تبني موقفكم من الشعب الكردي؟

- بداية، أنا مع الشعب الكردي، بغض النظر عن سياسات قياداته، فهذه الأخيرة تخطئ وتُصيب، أما قضية الشعب الكردي وحقه في تقرير مصيره فهي ليست محل مساومة أو صفقة.

وموقفي هذا من الشعب الكردي ليس هبةً أو مكرمةً أو هديةً، بقدر ما هو إقرار بواقع أليم عانى منه هذا الشعب طيلة عقود من الزمن. إنه حق ثابت وغير قابل للتنازل أو التصرف، ولكن يتم التعبير عنه بصيغ وأشكال مناسبة وملموسة في الظرف الملموس، استجابةً لمصالحه ومصالح الأمة الكردية من جهة، وكذلك لمصالح شركائه في دول الإقليم من جهة أخرى، وينبغي تعزيز الثقة المتبادلة على أساس حسن الجوار والسلام والتسامح والمصالح المشتركة.

معاونة الكرد المُرَكَّبَة

● لماذا حذرتكم منذ وقت مبكر من مخاطر الاعتماد على القوى الخارجية وما تضمنه من شرور للشعب الكردي ولشعوب المنطقة كافة؟

- لأن هذا هو ما تؤكد التجربة التاريخية



المفكر العربي عبد الحسين شعبان يحظى بتكريم مؤسسة سعاد الصباح بالكويت

كردستان في ذاكرتي لكوني كنت «نصيراً شيوعياً» في ثمانينيات القرن الماضي، وعشت مع قوات «البشمركة» وتلمست ظروفهم القاسية وأوضاعهم الصعبة، إضافة إلى معاناة الكرد المركبة، ولذلك أصبح الدفاع عن حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من نضالي الحقوقي والفكري، ومثلاً كرست جزءاً من كفاحه للدفاع عن حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وضد نهج «إسرائيل» العنصري الإقصائي الإجلالي، فقد وقفت مع شعب كردستان في أقطاره المختلفة دفاعاً عن قيم سامية أؤمن بها.

مبادرة عبد الله أوجلان • كيف تقوّم مبادرة أوجلان للسلام الأخيرة؟

- هي مبادرة جريئة وتستحق التقدير والاحترام، وهي دعوة للسلام والتفاهم، وهي وإن كانت مبادرة من طرف واحد، إلا أنها ترتب مسؤوليات على الطرف الحكومي التركي، فالكرة الآن في ملعبه، وعليه التعاطي معها بما يخدم مصالح الترك والكرد ومستقبل تركيا. وقد لقيت المبادرة تأييداً كردياً شاملاً، فضلاً عن تأييد إقليمي ودولي، لأنها تتضمن أسساً صالحة لحل سلمي للقضية الكردية



محمد حسنين هيكل أكد أن عبد الناصر نصح «البعثيين» عام 1963 بعدم اللجوء إلى العنف ضدّ الكرد

- كان الهدف هو تسليط الضوء على بعض المواقف الخاطئة للقوى السياسية المختلفة، ولم أتردد من تقديم خبرتي وتجربتي وثقافتي وعلاقتي وأرائي الاستشارية إلى القيادة الكردية العراقية، وخصوصاً بعد تجربتها الوليدة منذ عام 1991، وظللت متابعتها داعماً وناقداً في الآن، حيث لم أتوان عن تأشير إيجابياتها بهدف تطويرها مثلما لم يتقاعس عن نقدها لتخليصها من النواقص والثغرات.

وحيث اندلع القتال الكردي - الكردي (1994 - 1998)، وجهت الرسائل تلو الرسائل إلى قيادتي الرئيس مسعود البارزاني والرئيس جلال الطالباني، داعياً إياهما إلى الجلوس إلى طاولة مفاوضات وحل الخلافات بين حزبيهما بالحوار السلمي والتفاهم، وأخذ مصلحة الشعب الكردي بعين الاعتبار. وفي إحدى مقابلاتي قلت: إذا كان تقسيم كردستان خطيئة، فإن القتال الكردي - الكردي جريمة.

وخلال فترة التسعينيات وحتى العام 2003 لم أنقطع عن زيارة كردستان بدعوة سياسية لإلقاء محاضرات على طلبة الدراسات العليا في جامعة صلاح الدين (كلية القانون والسياسة)، فضلاً عن اللقاء مع النخب الفكرية والثقافية والأدبية والسياسية والإعلامية، حيث ترتبط



موقفى المؤيد للحق الكردى لىس هبةً أو مكرمةً بل إقرار بواقع ألىم عانى منه هذى الشعب طيلة عقود من الزمن



حزب العمال الكردستاني يحرق أسلحته رمزياً

كانت بحدّها الأدنى والشراكة والمشاركة، وهذه المنظومة المترابطة عضوياً تمثل أركان المواطنة الحيوية، التي لا غنى عنها في الدولة العصرية، ودائماً ما أردت «نحن شركاء في هذا الوطن، وينبغي أن تكون مشاركين باتخاذ القرار».

● هل يمكن القول إن مبادرة أوجلان الأخيرة هي لحظة مفصلية في تاريخ الكرد؟

- نعم إنها لحظة مفصلية تمتاز بالثقة بالنفس وبُعد النظر والشعور العالى بالمسؤولية، فضلاً عن مرونة وشجاعة أخذت بنظر الاعتبار المتغيرات الجيوسياسية في دول الإقليم، وكنت أساءل مع نفسي عند سماعي بالمبادرة، هل سيوافق حزب العمال الكردستاني PKK على هذه المبادرة ويستجيب لقائده التاريخي أوجلان؟ ثم قلت هل من حق أوجلان قانونياً وهو مسلوب الحرية تقديم مبادرة من العيار

الشرق الأوسط؟

- الرؤية ما فوق القومية طموح يحتاج إلى تدريج وتراكم وتطور، وقبل كل شيء إلى اعتراف وإقرار بحق الكرد بالتمتع بحقوقهم المدنية السياسية والثقافية كشعب جزء من أمة تعيش في تركيا، وهي مجزأة مثل الأمة العربية، وهذه الصيغة التي يريد أوجلان تجمع بين الديمقراطية والعدالة، ويتطلب تحقيقها إيجاد بنية جديدة وترميم العلاقة بين القوى السياسية واتخاذ خطوات دستورية من شأنها توسيع دائرة المشاركة والاعتراف بالتعدد القومي.

وإذا أردنا سحب هذه الصيغة على دول الشرق، فإنها جميعها تحتاج إلى مثل هذه البيئة لدمج العدالة بالتنمية كأساس للتحوّل الديمقراطي، وقبل كل ذلك توسيع دائرة الحريات، ولاسيما حرية التعبير وإقرار مبادئ المساواة والعدالة، ولاسيما الاجتماعية، وإن

وأهمية المبادرة تكمن في أن أوجلان وضع أسس الحل في إطار الدولة التركية، وسبق له أن أسماها «الأمة الديمقراطية» بدعوة لإعادة ترتيب العلاقات واحترام قيم العدالة والحرية والديمقراطية.

وبتقديرى، يحتاج الحل إلى إعلان من جانب الدولة التركية بقبولها المبادرة والشروع بعدد من الإجراءات والتدابير التي تساعد عليها، وذلك بإصدار عضو عام ووقف جميع التعقيبات القانونية لإنهاء النزاع المسلح والعمل على إعادة المنفيين والمهاجرين وفتح باب الحوار لوضع صيغة حل تتناسب مع الأوضاع التركية، كما يحتاج الأمر إلى إجراء تعديل دستوري ضروري بإقرار القومية الكردية وحقوقها قانوناً.

● يرى البعض أن أوجلان قدّم رؤية «ما فوق قومية»، تجمع بين العدالة والديمقراطية؛ برأيك، هل هذا الطرح قابل للتطبيق في بنية سياسية مثل



الكرد من الأمم الكبرى في منطقة الشرق الأوسط... والأمة الوحيدة المحرومة من التمتع بحقوقها في إقامة دولة



الأمير الحسن يرضى مؤتمر «أعمدة الأمة الأربعة»

وهل يمكن مقارنته بشخصيات مشابهة في التاريخ الحديث؟

– عبد الله أوجلان هو قائد سياسي قبل أن يمارس العمل العسكري، وكنت قد قرأت خماسيته «المدنية» و«المدينة الرأسمالية» و«سوسيولوجية الحرية» و«الشرق الأوسط» و«القضية الكردية»، وأعجبت بها لما تضمنته من آراء وأفكار جديدة وحلول ومعالجات تفتح أفقاً جديداً للحوار والجدال بما هو ممكن وما هو غير ممكن وما هو آني وما هو مستقبلي، وكل ذلك يخضع للممارسة والتطبيق وللخصص والتدقيق والإضافة والحذف.

ولعل قناعته الجديدة، أن الطريق السلمي هو السبيل المناسب لتحقيق حقوق الشعب الكردي، هي خلاصة تجربته الفكرية والسياسية، أي نبذ العنف، لا سيما دعوته إلى إلقاء السلاح، ومبادرته قامت على قراءة جديدة للأوضاع والمستجدات الكردية والإقليمية والدولية، حتى

نفسية واجتماعية على الطرفين، سواء من يستخدمه أو من يتعرض له، وفي كل الأحوال سينتزع جزءاً من إنسانية الإنسان، ولذلك فأوجلان بهذه المبادرة يراهن على التراكم الكبير الذي أحرزه الشعب الكردي في تركيا، فضلاً عن نجاح الفيدرالية العراقية من جهة، أي وجود تجربة قائمة، حتى وإن كان عليها بعض الملاحظات، يضاف إلى ذلك التغيير في الموقف من حقوق الكرد وهويتهم الفرعية على الصعيدين الإقليمي والدولي من جهة أخرى، حيث أصبحت القضية الكردية تحظى بتعاطف ملحوظ، وهي اليوم غيرها في السبعينيات والثمانينيات عند تأسيس حزب العمال الكردستاني ونشاطه على الساحة الكردية.

استراتيجية سلمية «هجومية»
● كيف تنظر إلى تحول أوجلان من قائد عسكري إلى مفكر يدعو للسلام؟

الثقل؟ وكيف سيقابل المواطن الكردي والتركي هذه المبادرة؟

أدركت بعد أيام من المتابعة القيمة الحقيقية لمبادرة أوجلان، خصوصاً الاستجابة الواسعة من لدن المقاتلين، بمن فيهم من كانوا في جبل قنديل الذي عشت بجواره نحو عام. وأتذكر عن قسوة الطبيعة والظروف المناخية، فضلاً عن وعورة الحياة والابتعاد عن المدينة، فكيف حين يعيش فيه المرء 5 أو 10 سنوات، ولا سيما دون بصيص أمل أو حل يلوح من الأفق؟ بالتأكيد أن النساء والرجال الذين عاشوا في ذلك الجبل العنيد كانوا أصحاب قضية، بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع خياراتهم السياسية.

لقد أدرك أوجلان أن طريق الكفاح المسلح لوحده لن يحل القضية الكردية، ولن يحقق مطامح الشعب الكردي، فالعنف سيأتي بالعنف، وعنف السلطة أكبر وأشد وأقسى من عنف المعارضات، ناهيك ما سيتركه من تأثيرات



في يوم العلم الكردي.. أربيل تكريم المفكر العربي عبد الحسين شعبان



لم أتردد لحظة واحدة منذ عام 1991 من تقديم خبرتي وعلاقتي وآرائي للقيادة الكردية العراقية بعد تجربتها الوليدة

لذلك استحققت مبادرته جائزة نوبل للسلام. وفي العام 2019 منحه مركز الذاكرة المشتركة للديمقراطية والسلام في مهرجان الناظور السينمائي جائزة ذلك العام تقديراً لدوره الريادي في إطفاء بؤرة حرب أهلية وتحقيق المصالحة.

كما خرج نيلسون مانديلا بعد 27 عاماً من السجن ليصبح رئيساً للجمهورية في أول انتخابات في جنوب أفريقيا (1994)، وأول دعوة وجهها هي المصالحة التي تمثل جوهر العدالة الانتقالية التي تقوم على كشف الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر والتعويض وإصلاح الأنظمة القانونية والقضائية وأجهزة إنفاذ القانون كي تتم مصالحة حقيقية، بعيداً عن الثأر والانتقام والكيدية.

الجهة الرسمية، فإنه سيضع حداً لتاريخ عنفي كانت الخسارة فيه للجميع. فقد أصبح أوجلان زعيماً حقيقياً ليس عبر الكفاح المسلح، بل هو اليوم صاحب مبادرة كبرى بدعوته السلمية وإلقاء السلاح ومد يد المصافحة والمصالحة التاريخية.

ويمكنني إيراد بعض الأمثلة عن مبادرات شجاعة، فمثلاً أقدم الرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس على خطوة تاريخية بإبداء استعداد على إجراء مصالحة مع «حزب فارك»، الماركسي - اللينيني المتطرف الذي خاض الكفاح المسلح ضد السلطة نحو 52 عاماً، وبسبب النزاع المسلح جرى تجريف نحو ثلث الأراضي الكولومبية، كما تفتت المخدرات والفساد والأنشطة غير المشروعة في البلاد،

وإن كان يعيش في عزلته السجنية (أكثر من ربع قرن - منذ العام 1999).

ولهذا فإن هذه المبادرة ينبغي أن تؤخذ بجدية ويتم التعامل معها بموضوعية بعيداً عن منطق «الغالب والمغلوب»، لا باعتبارها دليل ضعف أو تراجع، وإنما دليل عقلانية وتطور ومراجعة للتجربة بما لها وما عليها، لأنها تمثل استراتيجية سلمية هجومية جديدة للصراع التركي- الكردي. صحيح أن المبادرة أعادت خلط الأوراق على نحو مفاجئ وغير متوقع أو مسبوق، إلا أنها أضافت بُعداً جديداً للعمل السياسي باستبعاد العنف.

وتوصلت إلى قناعة أن ما طرحه أوجلان هو جدير بالتفكير والتأمل والتدبر من جانب جميع الأطراف، وإذا ما لقي استجابة من



مبادرة القائد عبد الله أوجلان خارطة طريق نحو سلام عادل



بعض الكرد التحق بصفوف الثورة الفلسطينية وهناك شهداء منهم عام 1948 وفي مواجهات تالية مع إسرائيل

- الغالبية الساحقة من النخب العربية والكردية أيدت هذه المبادرة، وهي بالأساس كانت تتمنى حلاً سلمياً للقضية الكردية التي استنزفت دول المنطقة. وبددت الكثير من مواردها على الحروب والنزاعات المسلحة. وهذه النخب أدركت مثل العديد من النخب الكردية، سواء داخل السلطة أم خارجها، أن الحل العسكري والعنفي لا يؤدي إلى تسوية سياسية عادلة للقضية الكردية. وهو ما بينته التجربة التاريخية، حيث فشلت جميع الحملات العسكرية في القضاء على كضاح الشعب الكردي، كما أن المواجهة بالسلاح، حتى وإن كان اضطراراً لا تفضي إلى الحل المنشود، الأمر الذي يحتاج إلى حلٍ سلمي تفاهمي رضائي يأخذ بنظر الاعتبار توازن القوى مع المصالح المشتركة، ولاسيما

وهوشي منه وكاسترو وتيتو وعبد الناصر وغاندي ونهرو وخالد بكداش وكمال جنبلاط وحسن نصر الله وغيرهم. وكل من هؤلاء صنعته ظروف مختلفة موضوعية وذاتية، بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع مناهجهم السياسية وتوجهاتهم الفكرية.

وأوجلان من هذا الرعيل، الذي وضع بصمته الواضحة في كضاح الشعب الكردي، وتمكّن على الرغم من سجنه الطويل التأثير فيه عاطفياً ونفسياً وواقعياً، وذلك هو دور الزعماء التاريخيين.

الدعم العربي للكرد

● ما تأثير هذه المبادرة على المزاج السياسي العربي تجاه القضية الكردية؟

أظن أن دعوة أوجلان إلى مصالحة وإبداء حسن النية المسبق ومن طرف واحد جديرة بأن تؤخذ بنظر الاعتبار، لأنها مثلت نموذجاً جديداً في العمل السياسي والقومي والحقوق، وهي تحتاج إلى المزيد من التأمل والتدقيق، خصوصاً لمعرفة ما ستفضي إليه.

● في ضوء سجنه الطويل، كيف استطاع أوجلان أن يحافظ على تأثيره الفكري والسياسي في أوساط الحركة الكردية وخارجها؟

- ثمة كاريزمية يتميّع بها أوجلان، لا يرقى إليها إلا القليل من الزعماء، وتلك جزء من كاريزمية شخصيات كبرى في العالم وفي الحركات الثورية بشكل خاص، ويمكن التوقف هنا عند زعامات مثل لينين وماوتسي تونغ



مجزرة حلبجة عام 1988.. حين تحوّل الهواء إلى سُمّ في هجوم كيميائي حصد أرواح 5000 من الأبرياء

الاعتراف المتبادل، الذي يضع حدًا للاقتتال ويرسم خريطة طريق للمستقبل ويضع التنمية والسلام أساسان للتقدم.

● هل تلمس تغييرًا في الخطاب الثقافي أو التخبيوي العربي تجاه الكرد، خصوصًا بعد ما قدموه من توضيحات في الحرب ضد «داعش»؟

– نعم، ثمة تغيير لا بأس به في الخطاب الثقافي والتخبيوي العربي، فبعد أن كان الكرد «عصاة» و«متمردين» و«خارجين عن القانون» و«الجيب العميل»، أصبحوا شركاء لا غنى عنهم، سواء أيام المعارضة أو بعدها، ولا سيّما بعد قيام سلطة إقليم كردستان، والتي عملت على تعزيز علاقاتها مع حكومات ومنظمات عربية، وأشير هنا إلى الدور المتميز لجمهورية مصر العربية، التي كانت قد أقامت علاقات تاريخية مع الكرد، ففيها صدرت أول جريدة باللغة الكردية تحمل اسم كردستان (1898) وأصدرها الأمير مقداد مدحت بدرخان، وفيها تأسس أول بث إذاعي باللغة الكردية (عام 1957) موجّه إلى الكرد (القسم الكردي بإذاعة القاهرة)، وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد استقبل الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني في منزله بمنشية البكري، وذلك بعد ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 عند قدومه من منفاه في الاتحاد السوفيتي



التجربة الكردية في

بناء «إدارات ذاتية»

يمكن أن تقدم نموذجًا

يحفز مساعي الإصلاح

السياسي في العالم

العربي

متوجهًا إلى العراق.

وللتاريخ، يذكر محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر نصح «البعثيين» في العام 1963 بعدم اللجوء إلى العنف ضد الكرد، وظلت ممثلية كردية قائمة في القاهرة في مختلف الظروف، وهي أقرب إلى «سفارات» حتى في أيام المعارضة. وأتذكر في التسعينيات أن ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني كان الصديق عدنان المفتي، وأن ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني كان عمر بوتاني. وإلى اليوم فإن ممثلين عن الحزبين موجودين في القاهرة.

والجدير بالذكر أن المؤتمر الثاني للحوار العربي – الكردي انعقد في القاهرة عام 1998 (وذلك بعد وقف القتال الكردي – الكردي والاتفاق بين الحزبين)، وحضرته شخصيات مصرية بارزة من منظمات التضامن وحقوق الإنسان، كما شاركت فيه أبرز الشخصيات الكردية الفاعلة حينها، وعدد محدود من الشخصيات العراقية العربية، وكان لي شرف حضوره وتقديم بحث أساسي فيه.

● ماذا عن الكرد العراقيين؟

– الكرد في العراق يمثلون جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي الوطني على مرّ تاريخه، وليس غريبًا عليهم المساهمة في قتال تنظيم «داعش» الإرهابي ودافعوا عن



مسلحو العمال الكردستاني يستعدون لتسليم أسلحتهم في كهف جاسنه شمال محافظة السليمانية (الأناضول)

لولادة خطاب مشترك بين العرب والكردي، قائم على الاعتراف والعدالة والمشاركة السياسية؟

- نعم، بالإمكان ذلك، لكن الأمر يحتاج إلى تراكم وتطور تدريجي حتى وإن كان بطيئاً، إلا أنه يسير إلى الأمام، فالموقف اليوم من القضية الكردية ليس مثله قبل نصف قرن مثلاً ويعود الأمر إلى تضحيات الشعب الكردي من جهة وتفهم بعض النخب لحقوقهم من جهة ثانية، الأمر الذي يحتاج إلى ولادة خطاب جديد مشترك أساس الهوية العامة والمواطنة واحترام الخصوصيات والهويات الفرعية، وقبل كل ذلك الاعتراف بالحقوق والحوار والعمل على حلّ المشكلات على أساس سلمي.

خارج حسابات الأنظمة

• كيف يمكن للمجتمع المدني والنخب الثقافية أن تسهم في راب الصدع بين الطرفين خارج حسابات الأنظمة الرسمية؟

- يمكن للمجتمع المدني والنخب الثقافية أن تسهم في راب الصدع، وذلك عبر مبادرات للحوار والبحث عن المشتركات والابتعاد عن المختلفات، وإن يقتضي الأمر احترام الأخيرة، لأنها تمثل خصوصيات وهويات فرعية، ويمكن



دعوة أوجلان إلى مصالحة وإبداء حسن النية المسبق ومن طرف واحد جدية بأن تؤخذ بنظر الاعتبار لأنها مثلت نموذجاً جديداً في العمل السياسي والقومي والحقوقية

مناطقهم ضده، وأبلوا بلاءً حسناً، وقد مثل تنظيم «داعش» خطراً عليهم، مثلما هي خطر على دول المنطقة وعلى العالم، لما جسّده من تعصب وتطرف وعنف وإرهاب منفلت من عقاله وعابر للحدود.

• برأيك، هل ما زالت هناك حساسية في الذهنية العربية تجاه الحقوق القومية للكردي؟ وما أسباب استمرار هذه العقدة إن وجدت؟

- بلى، ما تزال هذه الحساسية قائمة لأسباب عديدة، فإما عن جهل بمن يكون الكرد وتاريخهم وثقافتهم ولغتهم وتراثهم، أو بسبب تعصب جراء هيمنة النزعة الاستعلائية التفوقية بأدعاء امتلاك الأفضلية واحتكار الحقيقة، أو بسبب سلطوية لا تريد أحداً مشاركتها فيها، سواء بزعم الأغلبية أو الأحقية، وكل هذه المبررات والذرائع ما تزال موجودة في العديد من البلدان العربية، يضاف إلى ذلك تقصير النخب الفكرية والثقافية العربية في تعزيز الوعي بمسألة الحق في الاختلاف والتنوع والخصوصية والهوية الفرعية، دون أن ننسى الانعزالية وضيق الأفق القومي الكردي، خصوصاً في ظل سيادة ثقافة التسيد من جهة والاستتباع من جهة ثانية، وما خلقته من ردود فعل سلبية.

• هل ترى إمكانية حقيقية



الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووفد حزب المساواة وديموقراطية الشعوب المؤيد للکرد

كبيراً على هذا الصعيد في خمسينيات القرن الماضي، وهؤلاء كانوا من العرب والکرد. فيقدر اهتمام العرب بحقوق الكرد اهتمام الكرد أيضاً بحقوق العرب، ولاسيما في فلسطين، وقد التحق بعضهم بصفوف الثورة الفلسطينية، وثمة شهداء منهم، سواء في حرب عام 1948 أو في مواجهات تالية مع (إسرائيل)، تصدياً لعدوانها منذ سبعينيات القرن الماضي.

نحن نحتاج إلى وقفة تاريخية لمراجعة مواقفنا من خلال النقد والنقد الذاتي، وذلك بهدف إعلاء شأن الثقافة وحل إشكاليات تبعية الثقافي للسياسي، والأمر لا يعود إلى السياسي وحده، الذي يحاول أن يستخدم المثقف كراس حربية فحسب، بل إلى المثقف الذي يقبل أن يحرق البخور إلى السياسي ويؤدج له خطابه ويزين له ممارساته السلبية وأحياناً يجد له الذرائع لتبرير مواقفه التي تتعارض مع قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

● بعد الإعلان عن حل حزب العمال الكردستاني رسمياً، كيف تقرؤون هذه الخطوة من حيث دلالاتها السياسية والفكرية؟ وهل تمثل نهاية لمرحلة الكفاح المسلح وبداية لتحول جذري في المشروع الكردي؟

- هو إعلان أولي مرهون بمدى الاستجابة

أوجلان من هذا الرعيل
الذي وضع بصمته
الواضحة في كفاح
الشعب الكردي وتمكّن
على الرغم من سجنه
الطويل التأثير فيه
عاطفياً ونفسياً وواقعياً
وذلك هو دور الزعماء
التاريخيين

للمجتمع المدني أن يتحوّل إلى قوة اقتراح وليس قوة احتجاج فحسب، وأن يكون رقيباً وراصداً ومكماً للحكومات فيما تتخذ من إجراءات على صعيد الحل السلمي، ناهيك عن دوره كشريك في عملية التنمية

● هل تعتقد أن التجربة الكردية في بناء إدارات ذاتية يمكن أن تقدم نموذجاً يحفز الإصلاح السياسي في العالم العربي؟

- نعم، تجربة الإدارة الذاتية يمكن أن تُحدث تراكماً، ويمكن الاستفادة منها للبناء عليها، وذلك بالاستفادة من إيجابياتها أولاً، ثم للتخلص من سلبياتها ثانياً، بما يعزز سبل الإصلاح والتنمية، ليس للمنطقة الكردية فحسب، بل يمكن أن تنعكس إيجابياً على جوارها العربي أو التركي أو الإيراني مستقبلاً.

● ما الذي يحتاجه العرب والکرد معاً لتجاوز قرن من التنازع إلى شراكة عادلة؟ وما دور المثقفين العرب في هذه اللحظة التاريخية؟

- الثقة، والثقة، والثقة، والتفاهم والبحث عن المشتركات في ظل أجواء سلمية، وعلى أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بالحقوق، ولاسيما حق تقرير المصير، وقد لعب المثقفون العراقيون واليساريون منهم بشكل خاص دوراً



نموذج الإدارة الذاتية هو الحل لتجنيد سوريا مزيداً من السقوط

قانون فعل ورد فعل.

● **هل تعتقدون أن قرار حل حزب العمال الكردستاني وإلقاء السلاح سيقابل بخطوات مقابلة من الدولة التركية؟**

- خطاب الرئيس أردوغان، وهو السياسي المخضرم مهم جداً، خصوصاً حديثه عن «مرحلة سلام وتعايش بين الأتراك والکرد والعرب»، ويحتاج الأمر لوضعه موضع التطبيق العملي إلى حل المشاكل الداخلية في كل بلد، أولاً، وإعلان سياسة حسن الجوار والمصالح المشتركة بين العراق وتركيا، ثانياً، حيث ما يزال جزءاً من أراضي العراق محتلاً من جانب القوات التركية، ولدى تركيا عدداً من القواعد العسكرية في كردستان العراق، وترفض الاستجابة لمناشادات الحكومة العراقية بالانسحاب. وكانت مزاعمها تقوم على أن وجودها هو لمحاربة الإرهاب ممثلاً بحزب العمال الكردستاني وحماية أمنها. فما مبررات وجودها بعد إسدال الستار على الكفاح المسلح الذي كان يقوده الـ PKK ؟

كما يحتاج إلى تسوية مشاكل المياه والحدود، فلم يعد مبرراً التعمد على وجود حزب العمال الكردستاني الذي ألقى السلاح وجنح إلى السلم، لوجود قوات تركية واستمرار

لقد عانى الكرد مثلما
عانى العرب من تقسيم
بلادهم في معاهدة
سايكس - بيكو (1916)
عشية انهيار الدولة
العثمانية وتوزع الشعب
الكردي على أربعة أقطار
أساسية هي: تركيا
وإيران والعراق وسوريا

له ويحتاج إلى آليات عملية قد تكون طويلة الأمد لاستيعابه وتنفيذه سياسياً وفكرياً وثقافياً، إضافة إلى أجواء إيجابية مناسبة، والأمر لا يتوقف على النخب الكردية فحسب، بل يتطلب جهداً أكبر من جانب النخب التركية المؤمنة بحقوق الكرد وإمكانية تحقيقها عبر الحوار والتسوية السلمية، كما أنه يحتاج إلى دعم نخب صديقة. والمهم أن ينفذ الملف الكردي وأن تعترف به السلطة ليأخذ بعداً جديداً وفي إطار القانون.

وبالعودة إلى سؤالك عن الكفاح المسلح، أعتقد أن أوجان قرأ الظروف الحالية على نحو دقيق، واستشرف آفاقاً مستقبلية مختلفة عن التقديرات السابقة في الثمانينيات، حيث رأى أن ممارسة الكفاح المسلح والعنف الثوري لم تعد مقبولة في الظروف الراهنة، فضلاً عن أنها لا تفضي إلى النتيجة المرجوة، لكن ماذا إذا لم تستجب السلطة للمطالب الكردية، وإن بحدّها الأدنى أو إلى مشروعه بخصوص الأمة الديمقراطية؟ بالتأكيد ستنشأ أشكال جديدة من الممارسة، وبعضها قد يكون عنفياً، خصوصاً حين يصبح الطريق في الحصول على الحقوق سلمياً غير ممكن أو حتى مستعصياً. وتلك معادلة دياكتيكية في التجربة التاريخية الكونية في طلب الحقوق مهما طال الأمد، فكل



المصالحة بين الحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني

القصف على قرى وقصبات كردستان ونزوح مئات العائلات منها، ويحتاج كذلك إلى حل مثل هذه المشاكل مع إيران أيضاً التي تتذرع بذرائع مختلفة، لكي تمارس سيادتها العسكرية على الأراضي العراقية، فتقوم بقصف بعض المناطق والتدخل بالشؤون الداخلية.

أضف إلى ذلك أن حل المشكلة الكردية في إيران وتركيا سيضع المنطقة على عتبة طريق جديد من التعاون والتنمية، والأمر كذلك يواجه السلطة الجديدة في سوريا بعد الإطاحة ببشار الأسد، وذلك بالتفاهم والحوار والاعتراف بالحقوق ضمن إطار الدولة السورية، من خلال الاعتراف بالتعددية والتنوع وخصوصية الإدارة الكردية.

• كيف ترون سعي بعض القوى التركية إلى التوظيف السياسي الظرفي لمساعي السلام؟

– التوظيف السياسي الظرفي سيكون أمده قصيراً، وعلى حكومات المنطقة، ولاسيما تركيا وإيران وسوريا أن تتصرف في إطار الأمر الواقع، الذي أصبح واقعاً فعلياً، كما هو الواقع العراقي. والخلاصة أقول: لقد عانى الكرد مثلما عانى العرب من تقسيم بلادهم في معاهدة سايكس – بيكو (1916) عشية انهيار الدولة العثمانية، وتوزع الشعب الكردي على أربعة أقطار أساسية هي: تركيا وإيران والعراق وسوريا، وإذا كانت معاهدة سيفر (1920) قد اعترفت بجزء من حقوق الكرد، فإن معاهدة لوزان (1923) كانت بمثابة طي صفحة الشعب الكردي الذي ثار في العام 1919 (ثورة الشيخ محمود الحفيد) وظلت القضية الكردية خارج الأروقة الدولية طيلة 7 عقود من الزمن، وحاوت إيران والولايات المتحدة الأمريكية استخدامها كورقة في صراعاتها في المنطقة، الأمر الذي قاد إلى انتكاسة الحركة الكردية في العام 1975، بعد أن تخلت عنها كل من طهران وواشنطن في لحظة مساومة تاريخية بتوقيع اتفاقية الجزائر بين شاه إيران محمد رضا بهلوي ونائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين في 6 آذار/ مارس 1975.

وألحقت هذه الاتفاقية نكسة كبيرة بالحركة الكردية وضاعفت من الإمعان في انتهاك حقوق الشعب الكردي، فضلاً عن إلحاقها ضرراً بقضية التقدم في المنطقة، لكن القضية الكردية عادت إلى صدر الأحداث بعد مغامرة غزو الكويت في 2 آب/ أغسطس 1990، وأصبحت شأنًا دولياً بعد صدور القرار 688 في 5 نيسان/ أبريل 1991، الذي أكد على وقف القمع الذي تتعرض له المنطقة الكردية وبقية مناطق العراق، خصوصاً بدعوته إلى احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع العراقيين.

وبسبب الهجرة المليونية الكردية المرحبة، لم يسمح للطيران العراقي بالتحليق فوق خط

الخارجية، وهو الأمر الذي يحتاج إقراره تركيا وإيرانياً وسورياً.

أعتقد أن العرب والكرد وجيرانهم بحاجة إلى إعادة ترميم العلاقة بينهما، وتنقية الذاكرة مما علق بها من آلام وأحزان بوضع حد للاستعلاء القومي ومحاولات التسيد وفرض الهيمنة من جانب الحكومات والقوى المتسيدة، ومن ضيق الأفق القومي والإنعزالية والرهان على الخارج من جانب بعض القيادات الكردية، وتلك كانت خلاصة تجربة الزعيم الكردي الكبير الملاً مصطفى البارزاني بعد تجربته المريعة بخذلانه من قبل واشنطن وطهران، وفي ذلك أحد الدروس التاريخية التي ينبغي أن تكون ماثلة أمامنا باستمرار على مر الزمن.

العرض 36، وأعلنت هذه المنطقة «ملاً آمناً» No Fly Zone، وأقيمت الإدارة الكردية عليها بعد سحب الحكومة العراقية إدارتها منها، حيث أجريت أول انتخابات كردية في العام 1992. وبعد الإطاحة بالنظام السابق تبني الدستور الدائم العام 2005 (الفيدرالية).

هذه باختصار خلفية تاريخية للقضية الكردية التي ظل الوعي العربي قاصراً في النظر إليها، كما بقيت هي عقدة مستعصية وبؤرة توتر دائمة للحكم في العراق إلى حدود غير قليلة في تركيا وإيران وسوريا، ولو استطاعت أنظمة الحكم المتعاقبة حلها على أساس المواطنة والمساواة لجنبت العرب والكرد الكثير من المآسي والخسائر المادية والمعنوية ولفوّتت الفرصة على استغلالها من جانب القوى

في مواجهة محاولات القمع السياسي ومخططات الإبادة القومية كيف أصبحت الثقافة الكردية «فعل مقاومة»؟



الكتاب خير وسيلة للتواصل الثقافي الكردي

والمفتاح لفهم هذا يجب البحث عنه وقبل كل شيء في الفولكلور الكردي الغني بمحتواه القومي.

ولهذا، وكمقاومة لفعل الإبادة، كان منطقياً الرجوع للمخزون والإرث الثقافي، باعتباره نبع الأساس الغلاف الحامي والمقاوم لغائلة الصهر القومي. كان الالتجاء لموتيفات كالثقافة والمرويات الشفوية، وأداة مقاومة، الهدف منها نحت لوجه جديد لشخصية جماعية كردية جديدة تتواءم مع أجدديات العصر الحديث.

الأدب «أرشيف بديل»

يُعدّ الأدب الكردي أحد أبرز أشكال التعبير الثقافي التي واجهت القمع والطمس على مرّ العقود، إذ لم يكن الأدب مجرد مساحة جمالية أو سردية، بل تحوّل إلى فعل مقاومة متجذّر في الوعي الجمعي. ففي غياب الدولة القومية الكردية وتعرّض اللغة والسياسة للاضطهاد، برز

سحر عزوز



عبد الله أوجلان:

«المجتمعات الصاهرة»

تحاول قتل إمكانية

التفكير الحر خارج

التشكيل القومي العام

أقيمت مؤخراً في مدينة جنيف السويسرية، فعاليات الليلة الرابعة عشرة للثقافة والفنون التي نظّمها «المركز الديمقراطي الكردي» في جنيف، من أجل التأكيد على أن نضال الشعب الكردي لنيل الحرية والحفاظ على الوجود، مستمر في المجال الثقافي.

ويؤكد الباحثون أن الثقافة الكردية تُعتبر «فعل مقاومة» بامتياز، حيث يمثل الحفاظ على اللغة، والفلكلور، والأدب، والموسيقى، والطقوس والأعياد الكردية، شكلاً من أشكال المقاومة في مواجهة محاولات القمع السياسي والصهر الثقافي التي يتعرض لها الكرد، شكلاً أصيلاً من أشكال الصمود، والحفاظ على الهوية الوطنية الكردية، والتعبير عن الإرادة الجماعية الساعية إلى التحرر الوطني.

وعلى الرغم من الظروف التاريخية الصعبة التي مرّ بها الكرد، عبر العصور، إلا أنهم مارسوا دوراً مهماً في التاريخ الثقافي للشرق الأوسط.



معاناة الكرد في الحرب السورية

التاريخ من منظور كردي. هكذا، يغدو الأدب الكردي أكثر من إنتاج فني؛ إنه فعل مقاومة لغوية وسياسية وثقافية. فالكلمة هنا تحافظ على الحياة، وتمنح الهوية قدرة على الصمود، وتفتح أفقاً للمستقبل رغم الجراح.

وتقول الدكتورة هدير مسعد عطية، إن جين الكرد التاريخي ارتبط تقليدياً بفعل المقاومة، وهو الفعل الذي غذاه على مر القرون وجود مخزون ثقافي كبير، وطبقات من موروث مكافحة الظلم السلطوي. ومن ثم، وفي ظل السياقات الكردية الموسومة بالاقْتلاع الجبري والحرب والإبادة الجماعية والمحو العرقي والعديد من أشكال القمع، فإن وجود الثقافة بجميع أشكالها وتجلياتها استمرارها وقوتها هو في حد ذاته عمل مقاومة، عمل للبقاء، وفعل استعادة الحقوق.

وهذه هي الثقافة المنتجة في أوقات الأزمة، وهي بذاتها دليل على الحياة عندما يتم قمعها من قبل الدول القومية الحديثة التي تتحمل المسؤولية عن حياة الكرد المتواجدين داخل حدودها. الدول عينها التي تشرعن عدم وجودهم، ويفضل أن تسميهم بمسميات أخرى مثل «كرد الجبل»، مع جعل اللغة الكردية، وأسماء الأطفال، بل والألوان الوطنية الكردية غير قانونية.

باحثة: الشعب الكردي هو الضحية الأكبر لمحاولات الصهر الثقافي في منطقة الشرق الأوسط

الأدب كأداة للدفاع عن الهوية وحفظ الذاكرة، وذلك عبر السرد والشعر على حد سواء.

وفي السرد الكردي، تتجلى المقاومة من خلال تصوير حياة الكرد اليومية تحت ضغط الاحتلال، والهجرة القسرية، ومآسي القرى المدمرة. فالرواية والقصة القصيرة تمثلان شهادة مكتوبة على واقع مأزوم، وهي محاولة لتثبيت الوجود أمام محاولات المحو. فنجد في أعمال بختيار علي وهفال رشيد خطاباً يتجاوز المأساة، إلى فضاء الإصرار على الحياة، حيث تُحكى قصص الشخصيات التي تنجو رغم الخراب، لتصبح الرواية نفسها فعل تحد.

أما في الشعر، فيبرز صوت المقاومة أكثر وضوحاً، إذ لطالما ارتبط الشعر الكردي بالبطولة والحرية. قصائد شاكرو وشيركو بيكس مثال حي على ذلك؛ فهي تستحضر صور الشهداء والجيل واللغة بوصفها أدوات وجودية للبقاء. الشعر هنا لا يقتصر على التعبير العاطفي، بل يتحوّل إلى سلاح ثقافي ضد الصمت والغياب.

من جهة أخرى، يؤكد الباحثون أن الأدب الكردي يشكل نوعاً من الأرشيف البديل، حيث تُسجّل النصوص الأدبية أحياناً لا تجد مكانها في السجلات الرسمية. الأدب إذن لا يوثق فقط، بل يقدم سردية مضادة للهيمنة، تُعيد صياغة



يعكس الاهتمام الرسمي والثقافي في شمال وشرق سوريا باللغة الكردية رد فعل على أزمة كانت ولا تزال ممنوعة رسمياً بالبلاد - (أ ف ب)

المذكورة على المجموعات الأثنية والشعوب المسحوقة فحسب، بل إن المجموعات الأثنية المختلفة والطبقات المسحوقة من الأمة التي تنتمي إليها النخبة الحاكمة أيضاً تنال نصيبها من الصهر، وتبقى وجهاً لوجه أمام فقدان لهجاتها الأثنية وقيمها الثقافية الصامدة حرة.

وقائع الإبادات الثقافية

يشكّل الشعب الكردي مثلاً صارخاً في هذا السياق، كونه الضحية الأكبر لمحاولات الصهر الثقافي في الشرق الأوسط. فالإصرار على الكردائية، يعني تحمّل سياق يبدأ بالتخبط في البطالة، ويصل حدّ التطهير العرقي والإبادة. فأيّما كانت المهارات التي يتحلّى بها فردٌ كرديّ ما، فإذا لم يتمثّل طوعياً شتى السياسات الثقافية التي تتبّعها الدولة القومية المسيطرة، فستوصد على التوالي جميع الأبواب أمام تطوره الشخصي والمؤسّساتي. فإما أن يختار الاستسلام طوعاً ليرى كيف تفتح له الأبواب البالغة مرتبة تسنّم منصب رئاسة الجمهورية، أو أن يعرف كيف يتحمل كافة أنواع البلاء التي ستحلّ به، والتي ستصل حدّ التطهير والإبادة في حال اختار المقاومة وعدم الاستسلام.

أما الإبادات الثقافية، كما يقول أوجلان،

الأدب الكردي يُشكّل نوعاً من «الأرشيف البديل» يسجّل أحداثاً لا تجد مكانها في السجلات الرسمية

لا جدال أن عيش الكرد في سياقات قمعية، وتجروّهم - رغم ذلك - على الإبداع، ومقاومة محاولات الإبادة الجماعية، شجاعة باهرة، أسست على بنى وإرث ثقافي ومخزون هوياتي وتشكيل قيمي ثري للغاية. ذلك أن الثقافة والبقاء ليسا اختيارين، لكنهما استثنائيان، لذلك فهما وقبل أي شيء آخر، أعمال مقاومة، بمجرد وجودها.

ولذلك، كان هم «المجموعات الصاهرة» بتعبير الزعيم المفكر عبد الله أوجلان، هو وأد المحاولات وقتل إمكانية التفكير الحر خارج التشكيل القومي العام. ودوماً كانت الآلية الأساسية التي تطوّرها النخبة الحاكمة في سبيل ذلك، هي سد جميع طرق التطور البنوي والعقلي والثقافي، لكي لا يتمكن المهتمون بكل ما هو معنيّ بالثقافة المصهورة من إيجاد أية فرصة للعيش في المجتمع الرسمي.

ومهما كانت درجة المهارة لدى الشخصية أو المجموعة أو المؤسسة التي تعقد العلاقة مع الثقافة المصهورة وترمي إلى إحيائها، فإنّ جميع أبواب الدولة تُوصد في وجهها. كما تتخذ مختلف التدابير لطردها من ميادين المجتمع الخارج عن إطار الدولة، سواء بالأساليب السرية أم العلنية، المرنة أم القاسية.

وحسب أوجلان، لا تُطبّق هذه الآلية



الثقافة والأدب الكردي تراث لن يزول

غير أن الشعب الكردي نجح، عبر كل مراحل تاريخه العريق، في مقاومة محاولات إرغامه على التخلي عن وجوده وهويته، وعن جميع المقومات الثقافية المادية والمعنوية الكائنة في طبيعة مجتمعه. فأصبحت الثقافة فعلاً من أفعال المقاومة المستمرة، حتى التوصل إلى حل للقضية الكردية العادلة.

■ المصادر:

- 1- الثقافة كمقاومة.. غوص في التجربة الكردية، موقع مركز آتون للدراسات، 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.
- 2- ثلاثية الحلم الكردي... الترجمة والمجمع ولغة الدستور، موقع إنديبندنت عربية، 23 مايو/ أيار 2023.
- 3- الأدب الكردي كفعل مقاومة: دراسة في السرد والشعر، موقع كورديبيديا، 19 أغسطس/ آب 2025.

في السرد الكردي تتجلى المقاومة من خلال تصوير حياة الكرد اليومية تحت ضغط الاحتلالات والهجرة القسرية ومآسي القرى المدمرة

فهي «ثاني أسلوب في الإبادة، فغالبًا ما تُرتكب ضد الشعوب والمجموعات الأثنية والجماعات العرقية التي هي في وضع واهن ومتخلف مقارنة مع ثقافة الدولة القومية والنخبة الحاكمة».

ويُراد بالإبادة الثقافية، محاولات التصفية التامة لبعض الشعوب والمجموعات الأثنية والدينية، بصهرها ضمن ثقافة ولغة النخبة الحاكمة والدولة القومية، ويُسعى إلى القضاء على وجودها بإقحامها في مكبس كافة أنواع المؤسسات الاجتماعية، وعلى رأسها المؤسسات التعليمية.

والإبادة الثقافية شكّل من أشكال التطهير العرقي الأكثر مخاضاً مقارنة مع الإبادة الجسدية، وتمتدّ على سياق طويل الأمد. والنتائج التي تفرزها أفظع مما تفرزه الإبادة الجسدية، وتعادل أكبر أنواع الفواجع مما قد يشهده شعب أو مجموعة ما.

القاهرة تستعيد ذاكرة «ثورة الشيخ سعيد بيران» بكتاب جديد للمؤرخ محمد رفعت الإمام

رضوى شريف

في الذكرى المئوية لاستشهاد الشيخ سعيد بيران ورفاقه في 29 يونيو/ حزيران 1925، شهدت القاهرة صدور كتاب جديد للمؤرخ الموسوعي الدكتور محمد رفعت الإمام، عميد كلية الآداب بجامعة دمنهور السابق، يعيد قراءة واحدة من أهم اللحظات الفاصلة في التاريخ الكردي الحديث، مستنداً إلى الوثائق الكردية الأصلية التي نُشرت عقب الثورة، وفي مقدمتها أول نشرة لجمعية «خويون» الصادرة عام 1928 بالتركية العثمانية، والتي تُعاد ترجمتها ونشرها بالعربية لأول مرة بمناسبة هذه الذكرى.

ثورة لم تنكسر

يؤكد الكتاب أن الكرد لم ينكسروا عقب إفشال ثورتهم ضد القومية التركية الكمالية المتطرفة، ولا بعد إعدام قادتهم وفي مقدمتهم الشيخ سعيد بيران في 29 يونيو/حزيران 1925. بل سرعان ما تلمموا جراحهم بتأسيس رابطة «خويون» (كينونة الذات) عام 1927 في اجتماع تاريخي بمدينة بحمدون اللبنانية، لتكون قاعدة الفكر القومي الكردي المعاصر. وقد رسمت «خويون» منذ البداية أهدافها في إقامة وطن قومي على الأرض الكردية التاريخية، والتحالف مع الأرمن، والحياد مع الجوار (إيران والعراق والاتحاد السوفيتي)، والسعي للحصول على دعم فرنسي أو بريطاني.

«خويون»... ذاكرة وهوية

يرصد الكتاب كيف صارت «خويون» على مدار عقدين (1927-1946) محور القضية الكردية، ساعية إلى جمع الكرد في «كردستان مستقل» يتجاوز الانقسامات العرقية والدينية والمذهبية والطبقية. كما أولت اهتماماً بالدعاية السياسية الحديثة إلى جانب التحرك الدبلوماسي، فرفعت العلم الكردي في الثورات، وأصدرت منشورات وكتيبات باللغات الكردية والفارسية والتركية والعربية والفرنسية، وظفت فيها أدوات العصر من رسوم وصور وقصص قصيرة وأغانٍ وطنية.

د. محمد رفعت الإمام

مئوية ثورة الشيخ سعيد بيران

١٩٢٥ - ٢٠٢٥



العربية ضمن الكتاب الجديد.

محمد علي عوني.. العمود الفقري

يُبرز الكتاب الدور الفريد الذي قام به المؤرخ والمترجم المصري الكردي محمد علي عوني (1897-1952)، الذي كان عضواً بارزاً في خويون، وأسهم في صياغة وترجمة ونشر إصداراتها. كما ترجم عن الكردية والفارسية والتركية إلى العربية أعمالاً رائدة مثل:

- خلاصة تأريخ الكرد وكردستان لمحمد أمين زكي (1939-1948).

- مشاهير الكرد وكردستان (1947).

- شرفنامه لشرف خان البدليسي (1930).

وبجهوده، شهدت القاهرة ميلاد أول كتاب وثائقي شامل عن الكرد وكردستان عام 1930، وهو ما أسهم في تعريف العالم العربي والإسلامي والغربي بالقضية الكردية.

الشيخ سعيد بيران... رمز خالد

يؤكد د. رفعت الإمام أن ثورة الشيخ سعيد لم تكن مجرد انتفاضة عابرة، بل شكلت نقطة تحول في الوعي الكردي؛ إذ أنتجت رمزاً قومياً خالداً، وأرست معادلة التضحية بوصفها وسيلة لحماية الهوية. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح يوم 21 مارس/آذار - عيد النوروز - رمزاً لبداية ثورة الشيخ، تماماً كما كان «كاوا الحداد» رمزاً للتحرر من الاستبداد الآشوري في الميثولوجيا الكردية.

من القاهرة إلى مئوية الثورة

ويرى المؤلف أن مصر أسهمت عبر مطابعها ومفكرها وجامعاتها في ترسيخ الهوية الكردية بعيداً عن صراعات المذاهب أو القوميات العنصرية، فكانت منصة لإنتاج «المعرفة الكردية» بامتياز. واليوم، مع إعادة نشر الوثيقة الكردية الأولى عن الإبادة، مرفقة بترجمتها العربية ودراسة شاملة للقضية منذ معركة جالديران 1514 وحتى نهاية ثورة الشيخ سعيد 1925، تؤكد القاهرة حضورها المتجدد في دعم الذاكرة الكردية.

ويعد هذا الإصدار الجديد للدكتور محمد رفعت الإمام أول دراسة عربية متكاملة تستعيد نصوص خويون الأصلية في سياقها التاريخي والسياسي، وتربطها بمئوية ثورة الشيخ سعيد، ليشكل إضافة علمية ووثائقية في سجل الدراسات الكردية.



الدكتور محمد رفعت الإمام

**يؤكد الكتاب أن الكرد لم
ينكسروا عقب إفشال
ثورتهم ضد القومية
التركية الكمالية
المتطرفة ولا بعد
إعدام قادتهم وفي
مقدمتهم الشيخ
سعيد بيران**

القاهرة... وصناعة الهوية الكردية

ويسلط د. الإمام الضوء على الدور المحوري للقاهرة في التاريخ الكردي العام والهوية القومية الكردية، مستعرضاً:

- «صحيفة كردستان» التي ولدت في القاهرة في 22 أبريل/نيسان 1898 بفضل الأمير مقاداد مدحت بدرخان، لتكون أول صحيفة كردية تصدر بالكردية الكرمانجية.

- «صحيفة أوميد» التي صدرت عام 1900 بالقاهرة، لتعزز حضور الصحافة الكردية.

- «مطبعة كردستان العلمية» التي أسسها فرج الله الكردي عام 1908 في قلب القاهرة الفاطمية، وكانت رائدة في نشر الكتب الدينية الإسلامية والكردية على حد سواء.

- «جمعية استقلال كردستان» التي أنشأها أحمد ثريا بدرخان عام 1917 في القاهرة، وأعدت إصدار صحيفة كردستان باللغتين التركية العثمانية والكردية.

- «فرع خويون» بالقاهرة الذي لعب دوراً بالغ الأهمية في نشر منشورات الحركة الكردية، ومنها نشرتها الأولى عام 1928 بعنوان تور قيادة كوردلرك قتل عامي «الإبادة التركية ضد الكرد»، والتي يُعاد نشرها الآن مترجمة إلى

تحت الطبع

قرب صدور كتاب يوثق تجربة «الإدارة الذاتية» الديمقراطية» كنموذج لحل الأزمة السورية

رضوى شريف

يصدر قريباً كتاب جديد يسلط الضوء على تجربة «الإدارة الذاتية الديمقراطية» في شمال وشرق سوريا، بوصفها نموذجاً واقعياً لإدارة الأزمة السورية، في ظل غياب مؤسسات الدولة وفشل النظام المركزي في دمشق عن تقديم حلول سياسية واقتصادية وأمنية تُنهي معاناة السوريين المستمرة منذ أكثر من عقد تحت حكم «آل الأسد».

الكتاب الذي قُدّم لنيل درجة الماجستير، يتناول بالتحليل الميداني والنظري تجربة امتدت لأكثر

من عشر سنوات، بدأت عملياً منذ يوليو/تموز 2012 في مدينة كوباني، وتوسعت لاحقاً لتشمل مناطق الجزيرة وعضرين، وبعض أحياء حلب ودمشق، حيث تمكنت «الإدارة الذاتية» من ملء الفراغ الإداري والأمني، وتأمين الخدمات، ومواجهة تهديدات التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم «داعش»، الذي مُني بهزيمته الأولى في كوباني عام 2015.

وتعتمد مؤلفة الكتاب ليلي موسى، ممثلة مجلس سوريا الديمقراطية في القاهرة، على دراسة موسعة لتجربة الإدارة الذاتية، باعتبارها نموذجاً للامركزية التي تتوافق مع طبيعة وتنوع الجغرافيا والمجتمع السوري. كما يبرز أهمية اعتماد هذا النموذج في بناء دولة ديمقراطية تقوم على فلسفة الأمة الديمقراطية، وضمان حقوق جميع المكونات دون إقصاء، مع التأكيد على وحدة وسيادة الأراضي السورية.



ويتتبع الكتاب الخلفيات السياسية والاجتماعية التي دفعت سكان شمالي وشرقي سوريا لانتهاج «الخط الثالث»، والعمل كمعارضة وطنية مستقلة عن طرفي الصراع (النظام والمعارضة الإسلامية المسلحة)، مستندين إلى تجربة مبكرة في الحراك الشعبي تعود إلى «انتفاضة قامشلو» عام 2004. ويقدم الكتاب نموذجاً تحليلياً متكاملاً، يجمع بين الجانب الأكاديمي والإحصائي والميداني، لدراسة إمكانيات تعميم تجربة «الإدارة الذاتية الديمقراطية» على باقي الجغرافيا السورية، بوصفها خياراً استراتيجياً لإعادة بناء سوريا على أسس العدالة الاجتماعية، والمواطنة الحقيقية، والتعددية، والحكم الرشيد.

تتعتمد مؤلفة الكتاب
ليلي موسى على
دراسة موسعة لتجربة
«الإدارة الذاتية» باعتبارها
نموذجاً للامركزية التي
تتوافق مع طبيعة وتنوع
الجغرافيا والمجتمع
السوري

شهريات

اللامركزية في الحكم: طريق نحو مواطنة فاعلة ومسؤولة



ليلى موسى*

الحقيقي. وفي ظل هذه العلاقة المختلة، القائمة على السلطوية، تنشأ بيئة سلبية مشحونة بالتوتر، ويترسخ الشعور بالاغتراب داخل الوطن. وبدلاً من أن تقوم العلاقة بين السلطة والمواطن على الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة، نجدها تتحول إلى علاقة فوقية تقصي وتهمس وتضعف الحس بالانتماء والمسؤولية.

وفي السياق السوري، يتجلى هذا الواقع بوضوح. فالإقصاء والتهميش، وغياب المشاركة الحقيقية في صنع القرار، ساهما في تعميق الأزمة الوطنية، ودفع شرائح واسعة من المجتمع إلى الانكفاء أو المعارضة أو الهجرة.

إن أحد المفاتيح الأساسية لإعادة بناء سوريا جديدة قائمة على المواطنة الحقة، هو اعتماد اللامركزية كخيار استراتيجي في نظام الحكم.

اللامركزية في الجوهر ليست مجرد توزيع إداري للسلطات بين المركز والأقاليم، بل هي فلسفة حكم تؤمن بأن إشراك المواطن في صنع القرار هو الطريق الوحيد لتعزيز انتمائه، وشعوره بالمسؤولية، ومساهمته الفاعلة في التنمية.

إن نظام الحكم اللامركزي يتيح تقوية الأطراف بدل تهيمشها، ويعزز العلاقة بين المركز والمجتمع بدل أن يجعلها علاقة وصاية أو تبعية. كما يكرس ثقافة قبول الآخر، ويعلي من شأن التنوع بوصفه عنصر غني لا تهديداً.

وفي الختام، لا يمكن الحديث عن دولة مستقرة أو وطن جامع دون إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة. وهذه العلاقة لا يمكن أن تكون صحية إلا إذا تأسست على قاعدة من المشاركة والمسؤولية والاحترام المتبادل.

واللامركزية، بما توفره من آليات تمثيل ومشاركة، قد تكون المدخل الأوسع لتحقيق هذه العلاقة، وبناء وطن يشعر فيه الجميع أنهم شركاء حقيقيون في الحاضر والمستقبل.

✳ ممثلة مجلس سوريا الديمقراطية في القاهرة

في قلب أزمات منطقة الشرق الأوسط، تبرز قضية المواطنة كواحدة من أعقد الإشكاليات وأكثرها عمقاً واستراتيجية. فهي ليست مجرد مسألة حقوق وواجبات، بل تعبير عن طبيعة العلاقة بين الدولة والفردي، وبين المجتمع والفردي، وبين النظامين السياسي والاجتماعي في آن واحد.

وقد شهدت عدة دول في الشرق الأوسط، ومنها سوريا، تراجعاً واضحاً في مفهوم المواطنة، لصالح انتماءات فرعية طائفية ومذهبية وعرقية ومناطقية. ولم يكن هذا التراجع عرضياً، بل نتيجة مباشرة لبُنى سياسية مغلقة، قامت على مركزية شديدة تقصي ولا تشرك، وتهمس بدل أن تدمج وتفعّل المشاركة المجتمعية.

وقد أسهمت هذه البنى السياسية في إفراز تعددية انتماءات فرعية (مناطقية، ثقافية، دينية، مذهبية، عرقية، خارجية، وشخصية أحياناً) جاءت على حساب الانتماء الوطني الجامع، ما أدى إلى تصدع النسيج الاجتماعي، وتهديد مباشر للسلم الأهلي، وفي بعض الأحيان إلى اندلاع حروب أهلية. كما ساهمت في خلق بيئة خصبة للتطرف والإرهاب والجريمة، وعمقت فجوة الثقة بين مكونات المجتمع والسلطة.

وما يزيد من تعقيد هذا المشهد هو غياب رؤية استراتيجية لمعالجة الأزمة. فالمواطنة لا تزال تعالج بمنطق إدارة الأزمات، لا بمنطق إعادة التأسيس. وغالباً ما يكتفى بالتعامل مع مظاهر الأزمة (المواطنة) وتداعياتها، دون التطرق إلى جذورها البنوية المرتبطة بنظام الحكم ذاته، وبطبيعة الإدارة السياسية للدولة.

والسؤال الجوهر الذي يجب أن يطرح هنا هو: ما طبيعة النظام السياسي الذي نحتاجه كي نؤسس لمواطنة حقيقية؟

لقد أثبتت العديد من النماذج المركزية، التي بُنيت على أسس قومية أو دينية، فشلها في تحقيق الاستقرار والتنمية والمشاركة الفعلية. ورغم هذا، لا يزال بعض الأنظمة يصّر على اجترار هذه النماذج البالية، غير آبه بالتحويلات الجذرية التي شهدتها العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والعولمة، والتي جعلت من المستحيل إدارة المجتمعات الحديثة بالآليات والمنهجيات ذاتها التي صيغت في القرن الماضي.

في المقابل، نجد دولاً مثل سويسرا وألمانيا وغيرها، تبنت أنظمة حكم لامركزية تتماشى مع خصائص وطبيعة مجتمعاتها، ونجحت من خلالها في تحقيق نهضة سياسية وتنموية واجتماعية. كان من الأجدر بالدول التي تعاني من أزمات بنوية في الحكم أن تدرس تلك النماذج وتستلهم منها ما يناسب واقعها.

ورغم أهمية قضية المواطنة واستراتيجيتها، والتي تعدّ مدخلاً أساسياً لأي عملية نهوض حضاري وأخلاقي وقيمي، من خلال بناء مواطن حر في مجتمع حر، فإنها لا تزال تعاني من غياب المعالجة الجذرية. فهي لم تطرح بعد كقضية مركزية تستوجب مقاربات استراتيجية شاملة، بل ما تزال تعالج بأساليب سطحية، أما للافتقار المعرفي والإدراكي لضرورتها واستراتيجيتها. أو تناولها من منظور الإدارة في أزمة قضية المواطنة وليس إدارتها من منظور استراتيجي وحتمي.

إن جوهر الإشكال يكمن في طبيعة نظام الحكم والإدارة السائدة، وهي التي تحدد شكل المواطنة وهويتها. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في بنية الدولة، وتبني نهج الحوكمة الرشيدة الذي يعزز المواطنة الفاعلة والمسؤولة، ويفتح الباب واسعاً أمام المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

تكمن المشكلة الأساسية في التعامل مع نظام الحكم من منظور إداري ضيق، بدلاً من النظر إليه كمنظومة حوكمة شاملة تعنى ببناء العلاقة الصحية بين الدولة والمجتمع. فرغم الفشل الذريع الذي منيت به أنظمة الحكم المركزية، سواء القائمة على أسس قومية أو دينية، لا يزال البعض يرفض الاعتراف بعدم ملامتها لعصرنا الراهن، ويصر على إعادة إنتاجها، متجاهلاً التغيرات العميقة التي طرأت على البنى المجتمعية والاقتصادية والمعرفية.

لقد خلفت الأنظمة المركزية مواطناً متلقياً للقرارات، لا شريكاً في صياغتها. مواطناً يُطلب منه الطاعة دون اقتناع، ويُقصى عن الفعل السياسي والاجتماعي



اللامركزية

وبناء مستقبل سوريا
الإدارة الذاتية نموذجًا

تحت
الطبع



ليلى موسى